

مركز البحوث والدراسات السياسية
CENTER FOR POLITICAL RESEARCH AND STUDIES

سلسلة بحوث سياسية

د: محمد أحمد علي مفتي
أستاذ مشارك
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الإدارية
جامعة الملك سعود



تطور تدريس علم السياسة في

جامعة الملك سعود

د. محمد أحمد علي مفتي

أستاذ مشارك

قسم العلوم السياسية

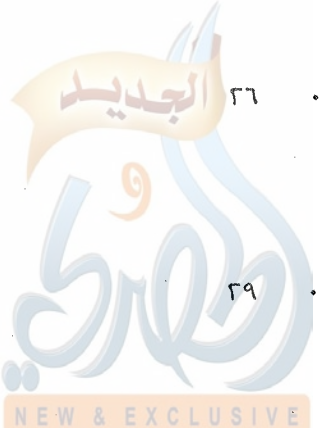
كلية العلوم الإدارية

جامعة الملك سعود

فهرس الجداول

===

صفحة	الجدول
٤	- جدول رقم (١) تطور الوضع التنظيمي والمنهجي لعلم السياسة بجامعة الملك سعود .
٦	- جدول رقم (٢) المنهجيات الاربعة لتدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود .
١٠	- جدول رقم (٣) نسبة عدد المواد والساعات في تخصصات قسم العلوم السياسية الاجبارية في المنهجية الرابعة في جامعة الملك سعود .
١٣	- جدول رقم (٤) المواد والساعات الاجبارية في العلوم السياسية في بعض الجامعات العربية موزعة حسب فروع التخصص .
١٥	- جدول رقم (٥) نسبة المواد والساعات الاجبارية في بعض الجامعات العربية موزعة حسب فروع التخصص .
٢١	- جدول رقم (٦) توزيع المواد الدراسية وأعضاء هيئة التدريس بين المناهج الثلاث .
٢٦	- جدول رقم (٧) اجمالي عدد الطلاب المتخصصين في كلية العلوم الادارية وفي قسم العلوم السياسية .
٢٩	- جدول رقم (٨) مجموع الطلاب المتخصصين في أقسام الكلية .



<u>صفحة</u>	<u>الجدول</u>
٣٠	- جدول رقم (٩) متوسط الطلبة المتخصصين في أقسام الكلية .
٣٣	- جدول رقم (١٠) العلاقة بين خريجي الكلية وخريجي قسم العلوم السياسية .
٣٥	- جدول رقم (١١) متوسط الطلبة الخريجين في الكلية .
٣٦	- جدول رقم (١٢) توزيع خريجي قسم العلوم السياسية سنويا وفقا لتقديراتهم .
٣٨	- جدول رقم (١٣) توزيع خريجي قسم العلوم السياسية وفقا للمنهجية والتقدير .
٤٠	- جدول رقم (١٤) أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية .
٤٦	- جدول رقم (١٥) الاعمال الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود .
٤٨	- جدول رقم (١٦) توزيع الاعمال الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس حسب حقول التخصص .

<u>صفحة</u>	<u>الأشكال</u>
١١	- شكل رقم (١) اعداد المواد في المنهجيات المختلفة في قسم العلوم السياسية .
٢٧	- شكل رقم (٢) منحنى تطور اعداد الطلاب في قسم العلوم السياسية .
٣٢	- شكل رقم (٣) العلاقة بين طلاب قسم العلوم السياسية وخريجية .
٣٧	- شكل رقم (٤) منحنى معدلات الطلاب في قسم العلوم السياسية .
٤١	- شكل رقم (٥) نسبة الطلبة بالاساتذة في قسم العلوم السياسية .

مقدمة :

يعتبر علم السياسة أحد العلوم الحديثة نسبيا في الجامعات العربية . فرغم أن تدريس علم السياسة قد بدأ في الجامعات الأوروبية والأمريكية ، كعلم مستقل له تقاليده المميزة ، مع أواخر القرن التاسع عشر ، إلا أن هذا العلم لم يدخل معظم الجامعات العربية إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا ، بإستثناء إدخال تدريس «العلوم السياسية» في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليا) عام ١٩٣٧م (١) . ذلك أن معظم الدول العربية استقل في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية واتجه معظمها إلى تطوير جامعات وطنية إتجهت بدورها الى إستكمال مختلف التخصصات الأكاديمية بها تدريجيا ، ومنها «علم السياسة» . ومن ثم فإن تأخر دخول علم السياسة في الجامعات العربية يعود إلى أن تلك الجامعات ذاتها لم تنشأ إلا في مرحلة متأخرة من تطور الجامعات في العالم . ونظرا لأن علم السياسة يختلط بعدد من العلوم الإجتماعية والدراسات الإنسانية ، كعلم الإقتصاد ، وعلم الإجتماع ، والقانون ، والإدارة العامة . فإن علم السياسة لم تفرد له أقسام مستقلة إلا في مراحل متأخرة من تطور الجامعات العربية . ومن الثابت أن علم السياسة في معظم الجامعات العربية ألحق في البداية بتخصص آخر ثم انفصل عنه فيما بعد . ولذلك نجد أنه في عام ١٩٧٥م لم تكن هناك إلا تسع أقسام مستقلة لعلم السياسة في أربعين جامعة عربية ، أما في باقي الجامعات العربية فقد ألحق علم السياسة بأقسام أخرى أو لم يدخل بها علم السياسة أصلا . ثم سرعان ما تطور علم السياسة كتخصص مستقل بالجامعات العربية بحيث أن معظم الجامعات العربية حاليا يوجد بها قسم مستقل لعلم السياسة ، بإستثناء الجامعات ذات الطابع التكنولوجي البحت ، أو الجامعات ذات الطابع الخاص (٢) . وتجسد حالة علم السياسة في جامعة الملك سعود (الرياض سابقا) الملامح الرئيسية لنشأة وتطور مناهج دراسة علم السياسة في الجامعات العربية ، كما أنها توضح القضايا التي يواجهها تدريس علم السياسة في بيئة إسلامية .

ويركز هذا البحث على دراسة نشأة وتطور تدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود ، باعتبارها أقدم الجامعات السعودية . فقد نشأت تلك الجامعة عام ١٩٥٧م ، كما أنها تمتعت بقصب السبق فى إدخال دراسة علم السياسة فى مناهجها . ويحاول البحث أن يوضح الظروف التى تبلور فيها علم السياسة فى تلك الجامعة وتطوره ، والمناهج الفكرية المسيطرة على تدريس هذا العلم فى الجامعة محاولا إستخلاص بعض النتائج النظرية العامة التى يمكن الإستفادة منها فى فهم عملية تدريس علم السياسة ، مع التركيز على دراسة أوضاع الطلاب وهيئات التدريس فى ميدان علم السياسة مقارنة ذلك كله ، كلما أمكن ، بالأوضاع المماثلة فى بعض الجامعات العربية .

وينطلق هذا البحث من فرضية أساسية وهى أن لكل علم خصوصية معينة ترتبط بالبيئة الإجتماعية التى ينشأ وينمو فيها . ومن ثم ، يحاول هذا البحث أن يستكشف إلى أى حد اكتسب علم السياسة فى جامعة الملك سعود خصوصيات معينة نابعة من البيئة التى نشأ فيها ، وماهى المشكلات الأساسية التى تواجه تطور هذا العلم فى المستقبل .

وتوجد بالمملكة العربية السعودية حالياً سبع جامعات . بيد أن علم السياسة لا يدرس فى أقسام مستقلة إلا فى جامعتين هما جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز بإعتبار أن الجامعات الأخرى تركز إما على دراسة العلوم البحتة والتكنولوجيا (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل) ، أو أنها تركز على الدراسات الإسلامية البحتة (جامعة أم القرى ، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) .

نشأة وتطور علم السياسة فى جامعة الملك سعود :-

حينما أنشأت جامعة الملك سعود سنة ١٩٥٧م لم يكن علم السياسة من بين التخصصات التى بدأت بها الجامعة . ولكن هذا التخصص مالبث أن أدخل مع إنشاء كلية التجارة (العلوم الإدارية حالياً) عام ١٣٧٩/١٣٨٠هـ (١٩٥٩/١٩٦٠م) وذلك حينما تضمنت تلك الكلية شعبة الإقتصاد والعلوم السياسية التى ضمت قسمين هما قسم الإقتصاد وقسم العلوم السياسية .

ويلاحظ ابتداء أن مصطلح «العلوم السياسية» قد إستخدم للدلالة على التخصص وعلى القسم فى آن واحد . وربما كان ذلك تأثرا بشيوع إستعمال هذا المصطلح فى الجامعات العربية ولسهولة النطق اللغوي للمصطلح . ومن المعروف أن مصطلح «العلوم السياسية» مشتق من التقاليد الفرنسية وهي التقاليد التى أثرت فى إدخال علم السياسة فى بعض الجامعات العربية فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

على أى حال ، فإنه فى عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) انفصل قسم العلوم السياسية فى قسم مستقل بإسم «شعبة الدراسات السياسية والدولية» ، وذلك بناء على قرار مجلس كلية التجارة الصادر فى ٩ ربيع الآخر ١٣٩٨هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٧٢م ، فقد قررت الكلية فصل القسم عن قسم الإقتصاد ليصبح شعبة مستقلة تمنح درجة مستقلة ، بالإضافة الى تغيير إسمه إلى «شعبة الدراسات السياسية والدولية» .

والواقع أن هذا التطور قد إنطوى على شقين متعارضين ، الأول هو فصل علم السياسة فى شعبة مستقلة يتخصص فيها الطالب منذ السنة الثانية لدراسته . ولاشك أن هذا التطور كان تطورا إيجابيا يحمل معنى المزيد من التخصص والتعمق .

لكن من ناحية أخرى ، فقد تغير إسم القسم من قسم «العلوم السياسية» إلى قسم «الدراسات السياسية والدولية» . فنحن إذا بصدد «دراسات» وليس «علوم» . وهو أمر يناقض الإتجاه نحو المزيد من العلمية والتعمق ، فضلا عن أن إضافة كلمة الدولية الى إسم القسم لا يضيف كثيرا ، إذ أن الدراسات الدولية هي جزء من الدراسات السياسية . ولم يفت هذا الأمر بعض القائمين على إدارة العملية التعليمية فى الجامعة . فقد إعترض البعض على مسمى «شعبة الدراسات السياسية والدولية» وبنوا إعتراضهم على عدة أسس لعل أهمها ماأكده بعضهم وهو أن الإتجاه السائد فى الجامعات هو وجود تخصص «العلوم السياسية» ، وتعتبر العلاقات أو الدراسات الدولية فرعا من هذا الموضوع الأهم ، هذا فضلا عن أنه من غير المقبول خلق تخصصات فرعية دقيقة (كالدراسات الدولية) فى مرحلة البكالوريوس (٣) .

ومن الغريب أن غير المتخصصين فى العلوم السياسية من أعضاء مجلس الكلية هم الذين دافعوا عن إبقاء مسمى «قسم العلوم السياسية» بينما أيد التحول نحو مسمى «شعبة الدراسات السياسية والدولية» أساتذة العلوم السياسية بالكلية .

لم يصمد مسمى «شعبة الدراسات السياسية والدولية» طويلا أمام الإنتقادات التى وجهت إليه . وسرعان ماألغي هذا الإسم سنة ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) وعاد إسم «قسم العلوم السياسية» وهو الإسم الذى مازال مستخدما حتى الآن .

وينبغي أن نميز بين هذا التطور التنظيمي لعلم السياسة فى جامعة الملك سعود ، وتطور منهجية تدريس علم السياسة . فمنذ إدخال تخصص العلوم السياسية فى الجامعة حتى الآن تم إدخال أربع منهجيات متعاقبة زمنيا . كما هو موضح بالجدول رقم (١) .

الجدول رقم (١)

تطور الوضع التنظيمي والمنهجي لعلم السياسة
بجامعة الملك سعود

السنة	الوضع المنهجي	السنة	الوضع التنظيمي
١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)	١- المنهجية الأولى	١٣٧٩ (١٩٥٩م)	١- قسم الاقتصاد والعلوم السياسية
١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)	٢- المنهجية الثانية	١٣٩٢ (١٩٧٢م)	٢- شعبة الدراسات السياسية والدولية
١٤٠٠هـ (١٩٨٠م)	٣- المنهجية الثالثة	١٣٩٨ (١٩٧٨م)	٣- قسم العلوم السياسية
١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)	٤- المنهجية الرابعة		

فقد أدخلت المنهجية الأولى لدراسة علم السياسة سنة ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) وهي المنهجية التي إستمرت حتى ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) . وبموجب تلك المنهجية كان الطالب يدرس مواد معينة كمبادئ السياسة ، ونظام الحكم والإدارة فسي الإسلام ، والنظم الدبلوماسية والقنصلية ، والعلاقات الدولية والتنظيمات الدولية والإقليمية (٤) . ومع إستحداث شعبة الدراسات السياسية والدولية سنة ١٣٩٢هـ (١٩٧٣م) تم إدخال المنهجية الثانية إعتباراً من العام الجامعي ١٣٩٥/١٣٩٤هـ (١٩٧٤ - ١٩٧٥م) . ويمكن القول أنه في تلك السنة بدأت دراسة علم السياسة كتخصص أكاديمي منفصل عن باقي التخصصات . وفي إطار هذه المنهجية كان الطالب يدرس مجموعة من المواد الدراسية على أساس نظام الفصل الدراسي الواحد وكانت المواد الدراسية كلها إجبارية ، إذ لم يكن نظام الساعات قد أدخل بعد في الجامعة ، حيث لم يبدأ هذا النظام إلا مع إدخال المنهجية الثالثة .

ويمكن أن نقارن المنهجيات الثلاث من حيث الأبعاد التالية :-

- أ - نسبة المواد الإجبارية إلى إجمالي المواد المطلوب دراستها .
- ب - مدى التركيز على تخصص علم السياسة من بين المواد المطلوب دراستها .
- ج - مدى التركيز على تخصصات معينة في ميدان العلوم السياسية (العلاقات الدولية ، والفكر السياسي ... الخ) .
- د - نسبة المواد الإسلامية من بين مواد التخصص المعروضة . (ويوضح الجدول رقم ٢ المواد وفقاً للمنهجيات المختلفة) .

مواد اختيارية	المفاهيمية الرابطة	مواد اختيارية	المفاهيمية الثالثة	مواد اختيارية	المفاهيمية الثانية	المفاهيمية الاولى
<ul style="list-style-type: none"> تطور السياسة الدولية الإسلامية حقله دراسية في دينامية العلاقة ومستقبلها العلاقات الدولية المرية السياسات الاقتصادية الدولية نظرية العلاقات الدولية في الإسلام التنظيم الإقليمي دراسات سياسية أفريقية مختارة القانون التجاري القانون الإداري القانون الدولي (٢) القانون الدولي الخاص اقتصاديات عقود وينون مبادئ المالية العامة نظم اقتصادية مقارنة الاقتصاد العربي السعودي الإدارة المحلية القيادة الإدارية إدارة المؤسسات العامة الميزانية العامة 	<ul style="list-style-type: none"> مبادئ السياسة أنظمة سياسية مقارنة التفكير السياسي الغربي (١) مقدمة في العلاقات الدولية تطور السياسة الدولية الدينامية الحديثة التطور السياسي للمملكة التفكير السياسي الإسلامي مناهج وطرق البحث التنمية السياسية في الدول النامية التفكير السياسي الغربي (٢) النظرية السياسية التحليلية التنظيم الدولي حكومات وسياسات الشرق الأوسط نظام الحكم في الإسلام السياسة الخارجية المقارنة المشكلات الاقتصادية للمملكة التطور السياسي للمملكة والجزيرة العربية دراسة متخصصة في القضية الفلسطينية مشروع بحث مبادئ الإدارة العامة التنظيم الإداري للمملكة مبادئ التفكير الاقتصادي تطور الفكر الاقتصادي نظام مجلس الوزراء في المملكة القانون الدولي (١) 	<ul style="list-style-type: none"> قانون دولي عام (٢) العلاقات الدولية العربية دراسات سياسية أقليمية (الريفية) موضوعات سياسية مختارة باللغة الانجليزية المشكلات الدولية الأهمية السياسة الخارجية للمملكة حقله دراسية في دينامية العلاقة دراسات سياسية إقليمية (أمريكا الشمالية) النظرية السياسية التحليلية حكومات وسياسات الشرق الأوسط السياسة الخارجية المقارنة التنظيم الإقليمي التنظيم الدولي التطور السياسي لدول الخليج وجيوب الجزيرة العربية دراسة متخصصة في القضية الفلسطينية مشروع بحث اقتصاديات المملكة قانون دولي عام (١) مبادئ المالية العامة قانون دولي خاص 	<ul style="list-style-type: none"> السنة الثانية: القانون الدولي العام القيود والبنوك والتجارة الدولية النظم الاقتصادية المقارنة الإدارة العامة والتنظيم الإداري في المملكة اللغة الأجنبية النظرية السياسية التاريخ السياسي للمملكة السنة الثالثة: العلاقات الدولية (١) النظم الدينامية تاريخ أوروبا الدينامية (١) الأنظمة السياسية المقارنة تطور الفكر السياسي التنظيم الدولي (١) منهج البحث العلمي اللغة الأجنبية اقتصاديات المملكة نظام الحكم والإدارة في الإسلام السنة الرابعة: مشاكل العالم الإسلامي والعربي القانون الدولي الخاص تاريخ أوروبا الدينامية (٢) التنظيم الدولي (٢) التفكير الإقليمي اللغة الأجنبية التاريخ السياسي للخليج 	<ul style="list-style-type: none"> السنة الثانية: الاقتصاد الاجتماعي والتشريع المالي منهج البحث العلمي الاقتصاد المالية العامة والتشريع المالي القانون التجاري التاريخ الاقتصادي الاقتصاد التطبيقي القانون الدولي الخاص أنظمة الدينامية والقانونية نظام الحكم والإدارة في الإسلام التفكير الاقتصادي والدولية التنظيمات الدولية الاقتصاد الزراعي والصناعي علم السياسة تطور الفكر الاقتصادي البحر أوقيانسي التفكير الاقتصادي في الإسلام اقتصاديات التطور الأعضاء 		

بالنسبة للمنهجية الأولى كان الطالب يدرس كل المواد بصفة إجبارية . وفي السنة الثالثة كان الطالب يدرس ١١ مادة منها مادتين فقط في علم السياسة بنسبة ١٨% من المواد أما في السنة الرابعة فكان الطالب يدرس ١١ مادة أيضا منها ٣ مواد فقط في علم السياسة بنسبة ٢٧% من المواد المدروسة . فكان الطالب المتخصص في الإقتصاد والعلوم السياسية ، إذن لا يدرس أكثر من ٢٣% من مواد التخصص في العلوم السياسية والباقي في تخصصات أخرى أغلبها ذات طابع إقتصادي . ويلاحظ أيضا أن ثلاث من مواد العلوم السياسية المشار إليها كانت تقع في حقل العلاقات الدولية بالإضافة إلى مبادئ علم السياسة ونظام الحكم والإدارة في الإسلام الذي نلاحظ أنه كان المادة الوحيدة التي خص لها ساعة واحدة من جميع المواد المدروسة بالتخصص (عدا مادة النظم الدبلوماسية والقنصلية) (٥) .

بالنسبة للمنهجية الثانية كان الطالب يدرس السنة الأولى كسنة دراسية عامة ثم يتخصص في شعبة الدراسات السياسية والدولية في السنة الثانية حتى السنة الرابعة . وكان الطالب يدرس كل المواد بصفة إجبارية أيضا ، وكان الطالب يدرس مبادئ علم السياسة في السنة الأولى ، وفي السنة الثانية كان الطالب يدرس مواد دراسية منها مادتين في علم السياسة بنسبة ٢٥% من المواد المدروسة . أما في السنة الثالثة ، فإن الطالب يدرس ١١ مادة منها ٧ مواد في ميدان علم السياسة بنسبة ٦٤% تقريبا من إجمالي الساعات المدروسة . وفي السنة الرابعة كان الطالب يدرس ٨ مواد منها خمس مواد في مجال العلوم السياسية بنسبة ٦٢% من المواد المدروسة . ويلاحظ أنه كاستمرار منطقي لمسمى الشعبة (الدراسات السياسية والدولية) فإن حقل العلاقات الدولية كان مهيمنا بشكل واضح على منهجية الشعبة . فمن بين ١٥ مادة كان الطالب يدرسها في السنوات الثلاث في علم السياسة كان منها ٨ مواد في محيط العلاقات الدولية بنسبة ٥٣% من المواد المدروسة ، ولم يكن هناك حقل آخر يقترب ولو نسبيا من هذا المعدل (راجع الجدول رقم ٢ للتعرف على مواد العلاقات الدولية المشار إليها) . كذلك ، فقد إقتصر الأمر على تدريس مقرر إسلامي واحد هو نظام الحكم والإدارة في الإسلام كما كان الحال عليه في المنهجية الأولى ، ولكن إرتفع عدد الساعات المخصصة له من ساعة واحدة إسبوعيا إلى ساعتين .

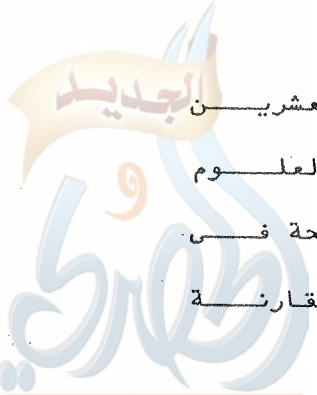
من الواضح اذن أن هناك تحيزا في دراسة علم السياسة نحو التأكيد على العلاقات الدولية على حساب الفروع الأخرى لعلم السياسة . وهذا التحيز يتسق مع الإسم الذي أطلق على الشعبة (شعبة الدراسات السياسية والدولية) . ومن الواضح أيضا أن القائمين على تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود في تلك المرحلة كانوا أميل الى التركيز على العلاقات الدولية من أي من الفروع الأخرى لعلم السياسة . ويلاحظ أخيرا أنه من بين كل المواد المعروضة في ميدان العلوم السياسية لم يكن من بينها سوى مادة واحدة في الدراسات الإسلامية هي مادة نظام الحكم والإدارة في الإسلام (٦) .

استمرت هذه المنهجية حتى إدخال المنهجية الثالثة سنة ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) ، وهي المنهجية التي استمرت حتى سنة ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) ، وجاء ذلك في سياق تغيير جذري في عملية تدريس علم السياسة في الجامعة . فقد سبق ذلك ، كما رأينا ، العودة الى مسمى «قسم العلوم السياسية» . كذلك تم إدخال نظام الساعات الدراسية بحيث أصبح الطالب يحدد العيب الدراسي الذي يستطيع تحمله وأصبح يدرس مواد إجبارية ويختار من بين عدد من المواد الاختيارية عددا آخر من المواد . كذلك فقد زاد عدد المواد الدراسية المعروضة ، وإستحدثت مواد جديدة . بصفة عامة ، فقد انقسمت المنهجية الثالثة الى شق إجباري وشق إختياري . وكان الشق الإجباري يتضمن (٢١ مادة ، بينما تضمن الشق الإختياري ٨ مواد يختار الطالب من بينها ٤ مواد . من الواضح إذن أن الشق الإجباري في تلك المنهجية كان يشكل ٨٤% من المواد المطلوب دراستها . معنى ذلك أن الجزء الأساسي من تلك المنهجية مازال مواد إجبارية كما كان الحال في المنهجيتين السابقتين .

من ناحية أخرى ، فإن ٢٤ مادة من بين المواد التسع والعشرين المعروضة (سواء كانت إجبارية أم إختيارية) كانت في ميدان العلوم السياسية وذلك بنسبة ٨٣% . ولاشك أن هذه الزيادة تشكل طفرة واضحة في نسبة مقررات العلوم السياسية من بين المواد المعروضة وذلك بالمقارنة بالمنهجيتين الأولى والثانية .

أما بالنسبة للحقول ، فقد إستمر تقليد طغيان حقل العلاقات

الدولية ، إذ أن مواد العلاقات الدولية كانت تشكل ٤١% من مواد العلوم



السياسية الإجبارية ، وحوالي ٧٢% من مواد العلوم السياسية الإختيارية وذلك بمتوسط كلي قدره ٥٠% من مواد العلوم السياسية المعروضة .

وأخيرا ، فقد إستمر التقليد الذي أرسته المنهجيتان الأولى والثانية والمتمثل في الإقتمار على مادة إسلامية واحدة من بين مواد المنهجية وهي مادة «نظام الحكم والفكر السياسي الإسلامي» ، وهي تقابل مادة «نظام الحكم والإدارة في الإسلام» في المنهجية الأولى والمنهجية الثانية (٧) .

أما فيما يتعلق بالمنهجية الرابعة ، فقد إنقسمت أيضا ، إلى شق إجباري وشق إختياري كما هو الحال في المنهجية الثالثة . وكان الشق الإجباري يتضمن ٢٧ مادة ، بينما تضمن الشق الإختياري ١٩ مادة يختار الطالب منها ٥ مواد . وبذلك فإن الشق الإجباري يشكل ٨٥% من إجمالي المواد المطلوب دراستها وذلك على غرار المنهجية السابقة . ومن ثم ، فقد إستمر التقليد الذي أرسته المنهجيات السابقة والمتمثل في طغيان المواد الإجبارية وعدم إعطاء الطالب حرية الإختيار .

أما بالنسبة لعلم السياسة ، فإن ٢٨ مادة من بين المواد الإجمالية المعروضة وهي (٤٦ مادة) كانت مواد في العلوم السياسية بنسبة ٦١% من المواد . وفي المواد الإجبارية كانت مواد العلوم السياسية تشكل ٧٨% من المواد المعروضة (٢١ من ٢٧ مادة) ، وفي المواد الإختيارية كانت مواد العلوم السياسية تشكل ٣٧% من المواد المعروضة ، وذلك بمتوسط إجمالي ٦١% كما قدمنا . وهذا يوضح أن نسبة مواد العلوم السياسية في المنهجية الرابعة قد إنخفضت مقارنة بالمنهجية الثالثة .

أما بالنسبة لحقول العلوم السياسية فقد إستمرت العلاقات الدولية مهيمنة على دراسة علم السياسة في الجامعة . فمن بين ٢٨ مادة في علم السياسة (إجبارية وإختيارية) كان ٤٧% منها في ميدان العلاقات الدولية . وفي المواد الإختيارية كان ٣٣% من المواد في ميدان العلاقات الدولية مقابل ٨٦% من المواد الإختيارية بمتوسط كلي ٤٧% .

وأخيراً ، فقد حدث تطور نسبي في وضعية المواد الإسلامية في العلوم السياسية في المنهجية الرابعة . فقد إنقسمت مادة نظام الحكم والفكر السياسي في الإسلام الى مادتين مستقلتين هما نظام الحكم في الإسلام ، والفكر السياسي الإسلامي ، وهما مادتين إجباريتين . كذلك ، فقد إستحدثت مواد جديدة إختيارية وهي تطور السياسة الدولية الإسلامية ، ونظرية العلاقات الدولية في الإسلام . وينبغي الإشارة الى أنه طوال فترة المنهجية الرابعة لم تدرس مادة تطور السياسة الدولية الإسلامية إطلاقاً ، كما لم تدرس مادة نظرية العلاقات الدولية في الإسلام إلا لمرة واحدة فقط . وبذلك ، فقد زاد نصيب المواد الإسلامية من الناحية الفعلية بشكل محدود (٨) .

ويوضح الجدول رقم (٣) نسبة كل تخصص في القسم من حيث عدد المواد والساعات في المنهجية الرابعة .

الجدول رقم (٣)

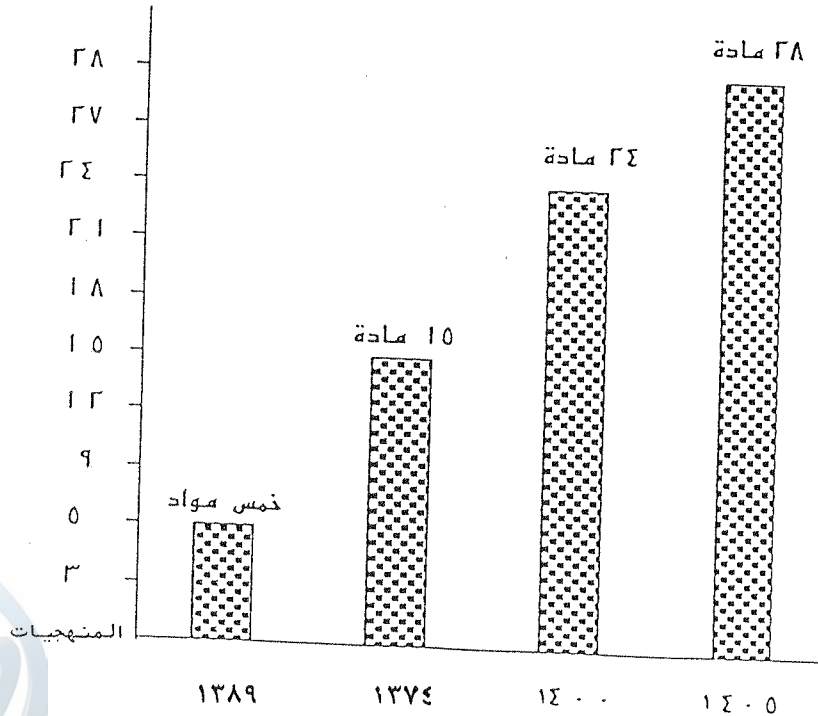
نسبة عدد المواد والساعات في تخصصات
قسم العلوم السياسية الاجبارية في المنهجية الرابعة
في جامعة الملك سعود

المادة	نسبة عدد المواد	نسبة الساعات
علاقات دولية	٢٨ر٦	٢٩ر٥
دراسات وطنية	١٩ر١	١٨
فكر سياسي	١٩ر١	١٨
دراسات إقليمية	١٤ر٣	١٤ر٨
أنظمة مقارنة	٩ر٥	٩ر٨
دراسات إسلامية	٩ر٥	٩ر٨

إهتضح من الجدول رقم ٣ أن نسبة عدد المواد في العلاقات الدولية تبلغ ٢٣% من إجمالي المواد ومن إجمالي الساعات بواقع ٦ مواد من ٢١ مادة إجبارية . ولذلك فالقسم يركز في توجهاته على تخصص العلاقات الدولية . وتحتل الدراسات الوطنية المرتبة الثانية من حيث التوجهات حيث يركز القسم على إعطاء الطالب عدة مواد في الدراسات الوطنية ، ويشترك معها في النسبة الفكر السياسي الذي يرتفع نصيبه لوجود مادة إجبارية تخدمه من خارج التخصص هي تطور الفكر الإقتصادي . وتحتل الدراسات الإقليمية المركز الثالث من حيث الإهتمام بواقع ٣ مواد دراسية . أما الأنظمة المقارنـة والدراسات الإسلامية فتمثلان المرتبة الأدنى من توجهات قسم العلوم السياسية حيث بلغتا ٩٥% من مجموع المواد بواقع ٩٨% من عدد الساعات بواقع ٦ ساعات من ٦١ ساعة تدريسية .

ويتضح من ذلك عدة نتائج أساسية أهمها أن أعداد مواد العلوم السياسية المطروحة في المنهجيات المتعاقبة قد إزداد بصورة مضطردة كما هو واضح في الشكل رقم (١) .

شكل رقم (١)
اعداد المواد في المنهجيات المختلفة في قسم العلوم السياسية



كذلك ، فقد إستمر التقليد المتمثل فى طغيان المواد الإجبارية من إجمالي المواد المطلوب دراستها ، بالإضافة الى هيمنة حقل العلاقات الدولية على مواد العلوم السياسية المطلوب دراستها . كذلك ، فمن الواضح أن المواد الإسلامية ، رغم إزدياد أهميتها بشكل محدود ، إلا أنها لاتزال تشكل نسبة ضئيلة لاتزيد عن ٩% من إجمالي المواد المعروضة .

كذلك يتضح من دراسة منهجية علم السياسة بجامعة الملك سعود أن مواد الإدارة العامة لاتدخل ضمن تلك المنهجية بإستثناء مقرر مبادئ الإدارة العامة الذى يعرضه قسم مستقل بالجامعة . ومن ثم ، فإن علم السياسة منفصل عن علم الإدارة العامة بعكس الحال فى معظم الجامعات العربية حيث يندرج تخصص الإدارة العامة ضمن تخصص العلوم السياسية (٩) .

منهجية علم السياسة بجامعة الملك سعود مقارنة بمنهجيات بعض الجامعات العربية :

يركز هذا الجزء على مقارنة منهجية علم السياسة بجامعة الملك سعود بمنهجيات بعض أقسام العلوم السياسية فى عدد من الجامعات العربية وذلك بالتركيز على عدد المواد المقدمة فى كل حقل فى التخصص مع عدد الساعات المطروحة لكل تخصص، وذلك لمعرفة توجهات الأقسام العلمية محل الدراسة ومعرفة كم من المواد والساعات تخصص فيها للمواد المختلفة . وقد تم التركيز على المواد الإجبارية التخصصية فى ست جامعات هي جامعة الملك سعود ، وجامعة الملك عبد العزيز ، وجامعة القاهرة ، والجامعة الأردنية ، وجامعة الكويت ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة (١٠) . وقد تم إستثناء مادتي مبادئ السياسة وطرق ومناهج البحث العلمي لإشتراك تلك الجامعات فى تدريسها . ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع التخصصات داخل الأقسام من حيث عدد المواد وعدد الساعات التدريسية .

جدول رقم (٤)
المواد والساعات الاجبارية في العلوم السياسية في بعض الجامعات العربية
موزعة حسب فروع التخصص

اسم الجامعة	علاقات دولية	معارف	انظمة سياسية	دراسات اقليمية	فكر سياسي	دراسات وطنية	دراسات اسلامية	الاجمالي
جامعة الملك سعود	٦	٢	٦	٢	٣	١١	٦	٦١
جامعة الملك عبدالعزيز	٦	٢	٢	٥	٢	٣	٢	٧٤
الجامعة الاردنية	٥	٢	٩	١	٦	١	١	٣٢
جامعة القاهرة	٩	٢	٣	٢	٧	٢	٣	٣٣
جامعة الكويت	٢	١	٨	٣	٢	١	١	١٧
الجامعة الامريكية في القاهرة	١	١	٣	١	٦	٣	١	١٧

المصدر . دليل كلية العلوم الادارية ١٤٠٤/٥/٢٠١٤ هـ .

دليل جامعة الكويت ، الدليل السنوي لعام ١٩٨٧ - ١٩٨٧

دليل جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠

دليل جامعة القاهرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

دليل الجامعة الاردنية ١٩٨٩

دليل الجامعة الامريكية بالقاهرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

يلاحظ من الجدول رقم ٤ أن قسم العلوم السياسية في جامعة الملك سعود يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المواد والساعات حيث يقدم ٢١ مادة إجبارية بواقع ٦١ ساعة وهو رقم مرتفع جدا إذا ما قورن بجامعة الكويت والجامعة الأمريكية اللتان تقدمان ٦ مواد بواقع ١٨ ساعة كمواد إجبارية بالإضافة الى مباديء السياسة ومناهج البحث العلمي . أما جامعة القاهرة والتي تحتل المركز الثاني من حيث عدد المواد فلا تتجاوز ساعاتها التدريسية الإجبارية ٢٤ ساعة في حين يقدم قسم العلوم السياسية في جامعة الملك عبد العزيز ١٧ مادة بواقع ٤٨ ساعة فقط بفارق ١٦ ساعة عن جامعة الملك سعود . وكثرة المواد الإجبارية في القسم تقلل من فرصة أخذ الطالب لمواد في أقسام أخرى وهو ما تركز عليه جامعة الكويت والجامعة الأمريكية . فجامعة الكويت تسمح للطالب بأخذ تخصص مساند في الإقتصاد أو الإجتماع أو علم النفس أو الفلسفة أو الجغرافيا وغيرها مما ينوع مهارات الطالب ويكسبه فرصة أفضل عند التقدم لطلب وظيفة .

ولمقارنة مدى تركيز كل من الجامعات المشار إليها على مختلف تخصصات علم السياسة ، فقد قسمنا هذه التخصصات الى ستة فروع رئيسية وهي: العلاقات الدولية ، والانظمة السياسية المقانة ، والفكر السياسي ، والدراسات الاقليمية ، والدراسات الوطنية ، والدراسات الإسلامية . وإذا كان معنى الفروع الثلاث الأولى معروفا بصفه عامه ، فاننا يجب ان نوضح ماذا نقصد بالفروع الثلاث التالية . فالدراسات الاقليمية هي تلك الدراسات التي تركز على أقاليم سياسية معينة كدراسات الوطن العربي ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية وغيرها . اما الدراسات الوطنية ، فهي تلك التي تدور حول الدولة التي توجد بها الجامعة ، واخيرا ، فان الدراسات الاسلامية تشمل تلك الدراسات التي تركز على البعد الإسلامي للعلوم السياسية كدراسة نظرية العلاقات الدولية في الإسلام ، والفكر السياسي الاسلامي ، ونظام الحكم الاسلامي .

وفي الجزء التالي سنحاول مقارنة الجامعات العربية المبحوثة من حيث تركيزها على كل حقل من الحقول الستة المشار إليها على التوالي . وكذلك ، فقد حولنا الجدول رقم (٤) الى نسب مئوية للتركيز على المواد وذلك بقسمة عدد المواد والساعات التي تعرضها الجامعة في كل حقل على إجمالي عدد المواد والساعات التي تعرضها الجامعة على التوالي . وقد

أوردنا هذه النسب في الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)
نسبة المواد والساعات الاجبارية في بعض الجامعات العربية
موزعة حسب فروع التخصص

الاجمالي مواد ساعات	دراسات إسلامية مواد ساعات	دراسات وطنية مواد ساعات	فكر سياسي مواد ساعات	دراسات اقليمية مواد ساعات	انظمة سياسية مقارنة مواد ساعات	علاقات دولية مواد ساعات	اسم الجامعة
٠/١٠٠ %١٠٠	٩٨ ٩٥	١٨٠ ١٩١	١٨٠ ١٩١	١٤٨ ١٤٣	٩٨ ٩٥	٢٩٥ ٢٨٦	جامعة الملك سعود
٠/١٠٠ %١٠٠	-	١٨٨ ١٧٧	٨٣ ١١٨	٣١٣ ٢٩٤	٦٣ ٥٩	٢٥٤ ٢٥٣	جامعة الملك عبد العزيز
٠/١٠٠ %١٠٠	٧٧ ٧٧	٧٧ ٧٧	١٥٤ ١٥٤	٧٧ ٧٧	٢٣١ ٢٣١	٢٨٥ ٢٨٥	الجامعة الاردنية
٠/١٠٠ %١٠٠	-	٩١ ١٠٠	١٨٢ ١٥٠	٩١ ١٠٠	١٨٢ ٢٠٠	٤٥٥ ٤٥٠	جامعة القاهرة
٠/١٠٠ %١٠٠	١٦٧ ١٦٧	١٦٧ ١٦٧	١٦٧ ١٦٧	-	١٦٧ ١٦٧	٣٣٣ ٣٣٣	جامعة الكويت
٠/١٠٠ %١٠٠	١٦٧ ١٦٧	-	٣٣٣ ٣٣٣	١٦٧ ١٦٧	١٦٧ ١٦٧	١٦٧ ١٦٧	الجامعة الامريكية في القاهرة

يتضح من تحليل الجدول رقم (٥) عدة نتائج أساسية تتعلق بهيكل

تركيز الجامعات الست على مختلف تخصصات علم السياسة .

أولا : ان الجامعات محل البحث تشترك في صفة أساسية وهي انها كلها تركز على حقل العلاقات الدولية ، فهذا الحقل يشكل ٢٨٦% و ٢٩٥% من المواد والساعات الإجمالية المعروضة على التوالي في جامعة الملك سعود ، ويشكل ٣٥٣% و ٢٥٤% من المواد والساعات الإجمالية المعروضة بجامعة الملك عبد العزيز . وتنطبق الملاحظة ذاتها على الجامعة الاردنية (٢٨٥% من المواد والساعات) وجامعة القاهرة (٤٥% من المواد والساعات) ، وجامعة الكويت (٣٣٣% من المواد والساعات) . ولكن الجامعة الامريكية بالقاهرة تختلف عن الجامعات السابقة في ان حقل الفكر السياسي يأتي في المقدمة بنسبة ٣٣٣% من المواد والساعات . ومن ثم فإن الجامعة الامريكية بالقاهرة اميل الى التركيز على حقل الفكر السياسي من باقي الجامعات العربية .

ثانيا: في إطار حقل العلاقات الدولية ، ومع التسليم بأن كل الجامعات العربية (عدا الجامعة الامريكية بالقاهرة) تركز عليها ، فإن جامعة القاهرة اكثر الجامعات العربية المبحوثة تركيزا على هذا الحقل بنسبة ٤٥% من المواد والساعات المعروضة تليها في ذلك الجامعة الاردنية بنسبة ٣٨٥% من المواد والساعات ثم جامعة الملك عبد العزيز بنسبة ٣٥٣% من المواد والساعات . كما أن أقل الجامعات تركيزا عليه هي الجامعة الامريكية بالقاهرة لأن الحقل الرئيسي الاول بها هو الفكر السياسي كما قدمنا .

ثالثا: إن الحقل الرئيسي الثاني بجامعة الملك سعود هو حقل الفكر السياسي والدراسات الوطنية على قدم المساواة ، فكل من الحقلين يشكل ١٩% من المواد و ١٨% من الساعات على التوالي . بينما

الجديد

شبكة
الألوكة
NEW & EXCLUSIVE

تعتبر الدراسات الاقليمية الحقل الرئيسي الثاني بجامعة الملك عبدالعزيز بنسبة ٢٩٤% و ٢١٣% من المواد والساعات على التوالي. اما في الجامعة الاردنية فيعتبر حقل الانظمة السياسية المقارنة الحقل الرئيسي الثاني بنسبة ٢٣١% من المواد والساعات ويشترك معها في ذلك جامعة القاهرة بنسبة ٢٠% من المواد و ١٨٢% من الساعات . أما جامعة الكويت والجامعة الامريكية بالقاهرة فلا يوجد بهما حقل رئيسي ثان إذ أن كل الحقول بعد العلاقات الدولية تتساوى في الاهمية .

رابعاً: من الواضح ايضاً ان حقل الدراسات الاسلامية هو أقل الحقول أهمية في الجامعات محل الدراسة باستثناءات محدودة . فهو غير موجود في جامعة القاهرة وجامعة الملك عبد العزيز على الاطلاق . وفي جامعة الملك سعود يأتي في المقام الاخير يشاركه في ذلك حقل الانظمة السياسية المقارنة ، وكذلك في الجامعة الاردنية اذ يحتل ايضاً المركز الاخير يشاركه في ذلك حقل الدراسات الوطنية والدراسات الاقليمية ، وفي جامعة الكويت يشترك مع كافة التخصصات (عدا العلاقات الدولية) في الترتيب الثاني . اما في الجامعة الامريكية بالقاهرة فإن حقل الدراسات الاسلامية يحتل المركز الثاني ويشاركه في ذلك كافة الحقول الاخرى عدا الفكر السياسي .

ويمكن ان نفسر تدني عدد الساعات والمواد المخصصة للدراسات الاسلامية في الجامعات العربية محل البحث في ضوء الاعتبارات التالية :-

- ١- إن معظم أساتذة العلوم السياسية في الجامعات العربية ينالون تدريبهم الأكاديمي في الدول الغربية الأمر الذي يدفع تلك الجامعات نحو تبني مواد دراسية أقرب للمنهجية الغربية

منها للمنهجية الاسلامية . فهؤلاء الاساتذة لايمتلكون الادوات الفكرية اللازمة لبناء منهجية سياسية اسلامية فى أقسام العلوم السياسية ، ولذلك يأتى توزيع المواد متفككا والمنهجية الغربية السائدة . وهذه مشكلة تعاني منها معظم أقسام العلوم السياسية فى دول العالم الثالث ، حيث يغلب عليها «التبعية المنهجية» للنموذج الغربي (١١) .

٢- أدت سيادة المفاهيم الغربية فى بلاد المسلمين إلى ترسيخ «العلمانية» فى مجال التعليم ، ورغم أن «الصحة الإسلامية» قد نجحت جزئيا فى التصدي للعلمانية على المستوى الفردي إلا أنها لم تتمكن ، على المستوى المجتمعي ، من إقتلاع جذور العلمانية فى مجالات التعليم والتشريع . ولذلك فقد ظلت المناهج التعليمية بمنأى عن التغييرات التى أحدثتها الصحة . وإستمر الإعتقاد السائد بأن دراسة الظاهرة السياسية ليست ذات علاقة بالعقيدة الإسلامية مما أضعف القدرة على إدخال مواد إسلامية سياسية لمعالجة الواقع السياسي المعاصر . وتثار التساؤلات حول إمكانية قيام علم سياسي إسلامي ، من منطلق تنحية الدين عن معالجة واقع الحياة «مما أورث حالة من الحساسية إزاء إضفاء صبغة «الدينية» على أى علم ، لدى المشتغلين بالعلم ، خاصة ذلك التيار العلماني» (١٢) .

خامسا: فى إطار حقل الانظمة السياسية المقارنة ، فإن الجامعة الاردنية أكثر الجامعات العربية المبحوثة تركيزا عليه بنسبة ٢٣% من المواد والساعات يليها فى ذلك جامعة القاهرة بنسبة ٢٠% من المواد و ١٨% من الساعات . بينما تأتي جامعة الملك سعود كآخر الجامعات فى التركيز على هذا الحقل ويشاركه هذه المرتبة حقل الدراسات الإسلامية .

سادسا: في إطار حقل الدراسات الاقليمية ، فإن جامعة الملك عبد العزيز اكثر الجامعات المبحوثة تركيزا عليه رغم انه يحتل المرتبة الثانية من بين حقول العلوم السياسية بنسبة ٢٩٤% و ٣١٣% من المواد والساعات على التوالي ويليها في ذلك الجامعة الامريكية بالقاهرة بنسبة ١٦٧% من المواد والساعات .

سابعا: في إطار حقل الفكر السياسي تأتي الجامعة الامريكية بالقاهرة في المركز الاول بنسبة ٣٣٣% من المواد والساعات يليها في ذلك جامعة الملك سعود بنسبة ١٩% و ١٨% من المواد والساعات . وتأتي جامعة الملك عبد العزيز في اخر قائمة الترتيب بنسبة ١١٨% و ٨٣% من المواد والساعات .

ثامنا: تعتبر جامعة الملك سعود اكثر الجامعات المبحوثة اهتماما بحقل الدراسات الوطنية بنسبة ١٩% و ١٨% من المواد والساعات على التوالي ، ويليها في ذلك بمسافة محدودة جامعة الملك عبد العزيز بنسبة ١٧٧% من المواد و ١٩٨% من الساعات . ومن ثم ، فإنه من الواضح ان الجامعتين السعوديتين تركزان بشكل واضح على حقل الدراسات الوطنية بالمقارنة بالجامعات العربية الاخرى . ولا يظهر هذا الحقل اطلاقا في الجامعة الامريكية بالقاهرة .

المدارس الفكرية لتدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود

من المعروف أن علم السياسة قد شهد خلال نصف القرن الأخير تطورا جذريا في المدارس الفكرية المسيطرة على هذا العلم وفي الأدوات المنهجية المستخدمة في التحليل . فنظرا لعدم وضوح الحدود المنهجية لعلم السياسة في البداية ، فقد سيطرت على هذا العلم المدارس الدستورية ، والتاريخية، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت دراسة علم السياسة تتطور في اتجاهين الأول هو إستقلالية علم السياسة عن غيره من

العلوم ، والثاني هو تطوير مناهج البحث في علم السياسة بحيث يهتم دراسة الظاهرة السياسية دراسة «علمية» .

ويمكن القول إجمالاً أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت خلافاً نظرياً ومنهجياً بين ثلاثة مدارس فكرية رئيسية في علم السياسة هي :
المدرسة التقليدية ، والمدرسة السلوكية ، والمدرسة ما بعد السلوكية .
ركزت المدرسة التقليدية على ربط القيم بالحقائق وإستعمال المناهج التاريخية والدستورية ، بينما إهتمت المدرسة السلوكية بإعطاء الدراسة السياسية طابعاً «علمياً» من خلال إستخدام أدوات البحث العلمي المختلفة ، وبالذات الأدوات الإحصائية ، مع الفصل بين القيم والحقائق . بيد أن هذه المدرسة تطرفت في إستخدام الأدوات الكمية وفي التركيز على فهم الواقع مستقلاً عن الغايات القيمة للمجتمع مما مهد الطريق لظهور المدرسة ما بعد السلوكية التي سعت للتأليف بين المدرستين السالفتين عن طريق ربط التحليل العلمي بالمفاهيم النظرية من ناحية وبالأهداف الإجتماعية من ناحية أخرى (١٣) .

ويمكن القول أن دراسة علم السياسة في جامعة الملك سعود لم تواكب هذا التطور بالسرعة المطلوبة بحيث أن هذه الدراسة مازالت في الأغلب في المرحلة التقليدية مع ميل محدود إلى إدخال بعض مفاهيم المدرسة السلوكية من قبل عدد محدود من الأساتذة في مادة واحدة .

وفي إطار المدرسة التقليدية سيطرت ثلاث مناهج رئيسية هي :
المنهج الواقعي ، والمنهج القانوني ، والمنهج الوصفي .

يركز المنهج الواقعي على دراسة السياسة بإعتبارها عملية صراع من أجل القوة مع النظر إلى الدول بإعتبارها وحدات التحليل الرئيسية إن لم تكن الوحيدة ويشيع هذا المنهج في تدريس مواد العلاقات الدولية بصفة عامة .

أما المنهج القانوني ، فإنه يهتم برصد الأسس القانونية والدستورية للظواهر السياسية ، وبذلك يجعل من دراسة الظاهرة السياسية دراسة قانونية بالأساس . ويطبق هذا المنهج إلى حد كبير في مقررات التنظيم الدولي .

وأخيرا ، فإن المنهج الوصفي يميل الى التركيز على وصف المؤسسات والأفكار السياسية القائمة دون أن يلقي بالاً إلى تحليل تلك المؤسسات والأفكار بمعنى رصد التغيرات المستقبلية التي تؤثر في كينونتها . وهذا المنهج أكثر إنتشاراً في مقررات الفكر السياسي والنظرية السياسية وإلى حد ما النظم السياسية .

وقد إستخلصنا هذه النتيجة من واقع إستقراء أوصاف المواد المطروحة في دليل كلية العلوم الإدارية من ناحية أولى ، وتحليل مفردات المواد كما عرضها كل عضو هيئة تدريس ، من ناحية ثانية ، وذلك خلال الفترة من سنة ١٣٩٧هـ (١٩٧٩م) حتى سنة ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) أى خلال فترة زمنية قوامها حوالي عشر سنوات . وقد تبين لنا أنه خلال هذه الفترة عرض قسم العلوم السياسية ٢٢ مادة دراسية أسهم في تدريسها ٢٧ عضو هيئة تدريس . ويوضح الجدول رقم (٦) توزيع المواد الدراسية وأعضاء هيئة التدريس بين المناهج الثلاث المذكورة .

الجدول رقم (٦)

توزيع المواد الدراسية وأعضاء هيئة التدريس

بين المناهج الثلاث

المنهج	المواد الدراسية	الأساتذة	المجموع
المنهج الواقعي	١٤	١٣	٢٧
المنهج الوصفي	٨	٩	١٧
المنهج القانوني	١٠	٥	١٥
المجموع	٣٢	٢٧	٥٩

يتضح من الجدول رقم ٦ سيطرة المنهج الواقعي على تدريس علم السياسة بجامعة الملك سعود . فقد إستعمل هذا المنهج فى تدريس ١٤ مادة أى فى حوالي ٤٣% من المواد المعروضة يليه المنهج القانوني بنسبة ٣٢% ثم المنهج الوصفي بنسبة ٢٥% . فإذا أدخلنا فى الإعتبار توزيع الاساتذة الذين درسوا هذه المواد بين المناهج المختلفة لوجدنا أن المنهج الواقعي يظل يحتل المرتبة الأولى بنسبة ٤٩% ، ولكن يليه المنهج الوصفي ثم المنهج القانوني . وتتأكد هذا النتيجة إذا أجرينا مقارنة تجميعية على أساس معياري المواد الدراسية والاساتذة .

ويشيع إستخدام المنهج الواقعي فى مقررات العلاقات الدولية عموماً، وبالذات مقررات مقدمة فى العلاقات الدولية ، والمشكلات الدولية الراهنة ، والعلاقات بين الدول الإسلامية ، وتطور السياسة الدولية ، والسياسة الخارجية المقارنة . وبإستخدام وصف هذه المواد وأطر التدريس المستخدمة فيها نستدل على أن المنهج الواقعي هو الأكثر إستعمالاً فى تلك المواد ، فمادة «المشكلات الدولية الراهنة» تركز ، كما يتضح من وصف محتويات المادة ، على تحليل بعض المشكلات الدولية الراهنة وفي مقدمتها «ظاهرة الصراع ، ونظريات الصراع الدولي ، والسياسة الدولية فى عصر المجابهة (الحرب الباردة) ، الإستراتيجية الأمريكية والسوفيتية فى العصر النووي ٠٠٠٠ نزع السلاح ٠٠٠٠» . وتدل محتويات مادة «تطور السياسة الدولية» أن منهجها تاريخي واقعي فهي تركز على إعطاء الطالب فكرة شاملة عن تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية من منظور علم العلاقات الدولية مركزة على خصائص النسق الدولي والوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة فيه ، وتطور البنيان الدولي ، وتطور المؤسسات الدولية . أما مادة العلاقات بين الدول الإسلامية فيدل وصفها على أن منهجها تاريخي واقعي حيث تعنى بدراسة «العوامل الجغرافية والسياسية والإقتصادية المؤثرة فى علاقاتها ببعضها البعض وتتضمن عرضاً للتطور التاريخي لتلك العلاقات مع التركيز على أساس العلاقات السياسية والإقتصادية المعاصرة» .

كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن هناك ١٠ مواد تندرج ضمن المنهج القانوني رغم أن مايمثله من أعضاء هيئة تدريس لم يتجاوز ٥ أعضاء فقط بنسبة ١٨٥% من إجمالي الأساتذة . وتشمل هذه المواد التنظيم الدولي ، التنظيم الإقليمي ، النظم الدبلوماسية ، نظرية العلاقات الدولية فسي الإسلام . ونستدل باستخدام إطار مادة التنظيم الدولي أن المنهج المستخدم في تدريسها تاريخي قانوني حيث تعنى المادة بدراسة التطور التاريخي ونشأة القانون الدولي العام ودراسة الأصول التاريخية للتنظيم الدولي (التطور التاريخي) ، الأحكام العامة للتنظيم الدولي ، الشخصيات القانونية للمنظمات الدولية وهكذا .

وكذلك إطار مادة نظرية العلاقات الدولية في الإسلام حيث ينص على أن المادة تعنى بدراسة النظرية القانونية ، ونظرية الدولة والقانون الدولي الإسلامي بجانب إهتمامها بتحليل مفهوم الحرب والسلام في الإسلام . ويتضح من الجدول رقم (٦) ، كذلك ، أن المنهج الوصفي يأتي فسي المركز الثالث من حيث عدد المواد فهناك ٨ مواد تصنف ضمن المنهج الوصفي رغم أن مايمثله هذا المنهج من أعضاء هيئة التدريس هو ٩ أعضاء بنسبة ٣٣٣% من مجموع الاعضاء . ومن المواد التي تدرس ضمن المنهج الوصفي الأنظمة السياسية المقارنة ، والتطور السياسي للمملكة ، والقضية الفلسطينية ، ودراسات إقليمية ، والسياسة الخارجية للمملكة . ويتضح من دراسة إطار مادة الأنظمة السياسية المقارنة أن المنهج التدريسي يقع ضمن المنهج الوصفي حيث تعنى المادة بدراسة الدولة ومقوماتها ، وتصنيف الأنظمة السياسية ، ثم دراسة مقارنة لبعض أنظمة الحكم كالولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفيتي وسويسرا والهند والمكسيك .

أما إطار مادة السياسة الخارجية للمملكة فيركز على إعطاء خلفية لتطوير الجهاز السياسي السعودي مبينا المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية ودور وزارة الخارجية مع التركيز على علاقة المملكة مع العالم الإسلامي ودول أوروبا والولايات المتحدة .

أما إطار مادة دراسات سياسية إقليمية (أمريكا الشمالية) فينص على أن المادة تتناول بالوصف والتحليل النظام الإقليمي لأمريكا الشمالية وكندا .

وتشير مناقشة المناهج الفكرية المستخدمة في تدريس علم السياسة في جامعة الملك سعود قضية نظرية أعمق ، وهي قضية العلاقة بين تلك المناهج . بعبارة أوضح إلى أي حد يؤثر إختيار أي من تلك المناهج في التدريس على إختيار مناهج أخرى ؟ هل يميل عضو هيئة التدريس الذي يوظف منهج معين إلى توظيف منهج آخر من المناهج الثلاثة أم أن تلك المناهج مستقلة بذاتها !

للإجابة على هذا التساؤل النظري قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون بين المناهج الثلاثة . وقد تم ذلك بتحديد عدد الأساتذة الذين درسوا مواد علم السياسة ، ثم حددنا بالنسبة لكل أستاذ ما إذا كان قد إستعمل أي من المناهج الثلاث طوال سنوات تدريسه بالقسم ، فإذا كان الأستاذ قد إستعمل هذا المنهج أعطى قيمة ١ وإذا لم يكن قد إستعمله أعطى قيمة صفر . ثم قمنا بحساب معاملات الإرتباط بين المنهج القانوني ، والمنهج الواقعي ، والمنهج الوصفي .

ولعل من أهم النتائج التي أوضحتها معاملات الإرتباط هي ذلك الإرتباط العكسي بين المنهج القانوني والمنهج الواقعي حيث أن قيمة المعامل - ٠.٥٢ . وبنسبة صفة لاتتعدى ٠.٠٤ . كذلك هناك علاقة إرتباط عكسي وإن كان أقل قوة بين المنهج الواقعي والمنهج الوصفي تصل إلى حوالي - ٠.٣٦ . وبنسبة صفة تصل إلى ٠.٠٥ . معنى ذلك أن عضو هيئة التدريس الذي يستخدم المنهج الواقعي لايميل إلى إستعمال المنهج القانوني أو المنهج الوصفي . وهذه نتيجة منطقية لأن المنهج الواقعي جاء بمثابة ثورة فكرية على المناهج القانونية والوصفية البحتة حيث أن هذا المنهج لا يحفل كثيراً بالشكليات القانونية أو الوصف السردى للظواهر السياسية وإنما يهتم بحركات تلك الظواهر في واقعها العملي وفي حركتها الصراعية المنتشرة . من ناحية ثانية ، فقد تبين أنه لا توجد علاقة إرتباطية بين إستعمال عضو هيئة التدريس للمنهج القانوني وإستعماله للمنهج الوصفي .

الذي يستعمل المنهج القانوني ربما يستعمل أو لا يستعمل أيضا المنهج الوصفي .

يتضح مما سبق إذن انه لا توجد اى علاقة طردية بين المناهج المستخدمة فى قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود . كما ان هناك علاقة عكسية بين بعض المناهج المستخدمة مما يدل على ان إختيار الاستاذ لمواد تقع ضمن منهج معين يؤثر سلبا على تدريسه لمواد تقع ضمن المنهج الاخر ، وقد ظهرت العلاقة العكسية واضحة فى علاقة المنهج الواقعي بالمنهج القانوني والمنهج الوصفي . كما انه لا تظهر اى علاقة ارتباطية بين المنهج القانوني والمنهج الوصفي فيظل الاحتمال وارد فى ان من يوظف المنهج القانوني يوظف كذلك المنهج الوصفي .

الطلب على علم السياسة بجامعة الملك سعود :

إذا كنا قد إنتهينا من عرض القضايا الفكرية والمنهجية فى تطور دراسة علم السياسة بجامعة الملك سعود ، فإن هناك جوانب تنظيمية وأكاديمية لاتقل أهمية عن تلك القضايا . ولعل من أهم تلك الجوانب هو تطور الطلب على علم السياسة بجامعة الملك سعود ومدى توافر أعضاء هيئة التدريس فى علم السياسة بالجامعة ، والنسبة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، وتطور كفاءة الطلاب الخريجين فى ميدان العلوم السياسية . ولعل قضية الطلب على علم السياسة فى الجامعة تأتي فى مقدمة تلك القضايا . فمن المعلوم أن دراسة علم السياسة تعاني فى معظم جامعات العالم من ظاهرة تناقص الإقبال على التخصص فى ذلك العلم . ويرجع ذلك إلى إتجاه الطلاب إلى التخصصات ذات الطابع الفني التى تؤهلهم للإلتحاق بوظائف محددة فى المستقبل . ومن المعروف أن دراسة علم السياسة لاتؤهل الطالب بالضرورة لوظيفة محددة حتى أن الوظائف المتاحة فى وزارات الخارجية يتنافس فيها خريجو علم السياسة مع غيرهم من المتخصصين على قدم المساواة .

ماذا عن الوضع فى قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود ؟

الجديد

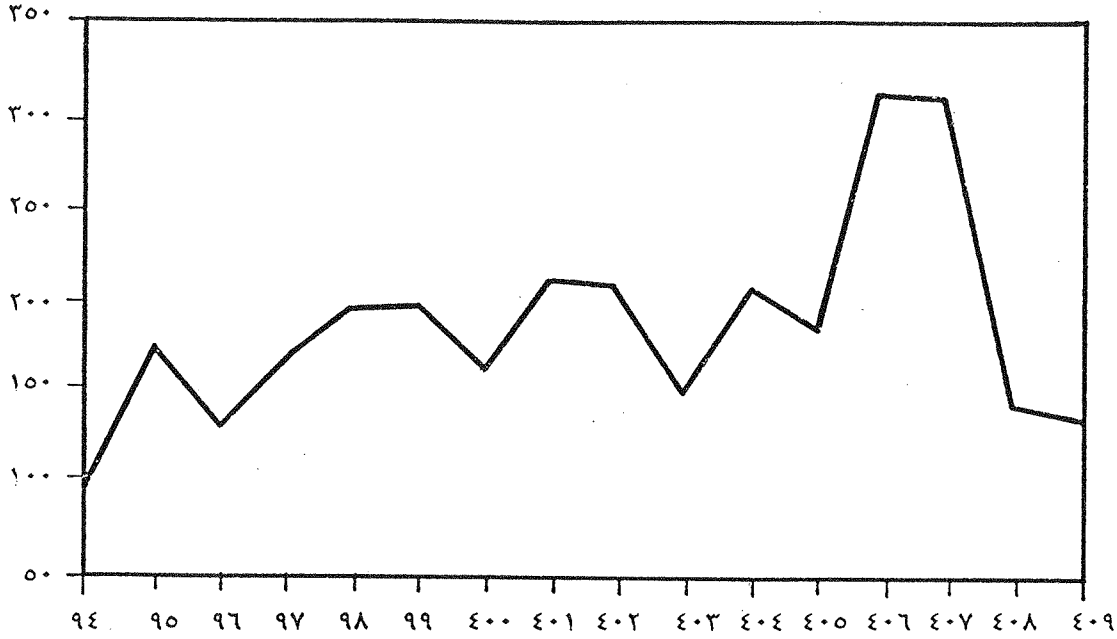
9

جدول رقم (٧)
إجمالي عدد الطلاب المتخصصين في كلية العلوم الادارية
وفي قسم العلوم السياسية

م	العام الجامعي	إجمالي المتخصصين			قسم العلوم السياسية		
		عدد المتخصصين	الزيادة	النسبة المئوية	عدد المتخصصين	الزيادة	النسبة المئوية
١	١٣٩٤/٩٣	٣٤٢	-	-	٩٧	٪٢٨	-
٢	٩٥/٩٤	٣٣٤	٨-	٪٢-	١٧١	٪٥١	٪٧٦
٣	٩٦/٩٥	٤١١	٧٧	٪٢٣	١٢٧	٪٣١	٪٢٦-
٤	٩٧/٩٦	٥٩١	١٨٠	٪٤٤	١٦٤	٪٢٨	٪٢٩
٥	٩٨/٩٧	٧٣٩	١٤٨	٪٢٥	١٩٣	٪٢٦	٪١٨
٦	٩٩/٩٨	٨٦٦	١٢٧	٪١٧	١٩٥	٪٢٣	٪١
٧	٤٠٠/٩٩	٧٨٧	٧٩-	٪٩-	١٥٨	٪٢٠	٪١٩-
٨	٤٠١/٤٠٠	٥٥٤	٢٣٣-	٪٣٠-	٢١٠	٪٣٨	٪٣٣
٩	٤٠٢/٤٠١	١١٩٥	٦٤١	٪١١٦	٢٠٣	٪١٧	٪٢-
١٠	٤٠٣/٤٠٢	١٠٥٢	١٤٢-	٪١٢-	١٤٦	٪١٤	٪٢٨
١١	٤٠٤/٤٠٣	١٣١٨	٢٦٦	٪٢٥	٢٠٤	٪١٥	٪٤٠
١٢	٤٠٥/٤٠٤	١١١٩	١٩٩-	٪١٥-	١٨١	٪١٦	٪١١-
١٣	٤٠٦/٤٠٥	١٥٠٣	٣٨٤	٪٣٤	٣١٠	٪٢١	٪٧١-
١٤	٤٠٧/٤٠٦	١٥٤١	٣٨	٪٣	٣٠٩	٪٢٠	٪٠,٣-
١٥	٤٠٨/٤٠٧	١٩٥٢	٥٨٩-	٪٣٨	١٣٩	٪١٥	٪٥٥-
١٦	٤٠٩/٤٠٨	٩٩٢	٤١	٪٤	١٣٢	٪١٣	٪٥-

المصدر • البيانات الخاصة بالمتخصصين في الكلية أخذت من قسم التسجيل بالكلية
أما البيانات الخاصة بطلاب قسم العلوم السياسية فقد تم الحصول عليها من عمادة
القبول والتسجيل بالجامعة •

شكل رقم (٢)



• منحنى تطور أعداد الطلاب في قسم العلوم السياسية .

يوضح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) أنه في خلال الفترة الزمنية ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ، حتى ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) زاد عدد الطلاب في القسم من ٩٧ طالبا إلى ٣٠٩ طالبا .

يوضح الشكل رقم (٢) التطورات التي شهدتها عدد الطلاب المتخصصين في قسم العلوم السياسية والتي تدل على أن القسم لم يشهد تغييرات جذرية في أعداد الطلاب المتخصصين في معظم السنوات محل الدراسة ماعدا عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) حيث إرتفع عدد الطلاب إلى ١٧١ بنسبة قدرها ٧٦% عن العام السابق له . وعام ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) حيث بلغ ٧١% عن العام السابق له وذلك لزيادة عدد الطلاب المتخصصين من ١٨١ في عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) إلى ٣١٠ طالبا في العام الذي يليه كما يتضح من الجدول ، وقد ظل عدد طلاب القسم مرتفعا في عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) حيث بلغ ٣٠٩ طالبا . ويعزى إرتفاع معدل طلاب القسم في تلك الفترة إلى زيادة عدد الطلاب المتخصصين في الكلية بمئة عامة من

١١١٩ طالبا عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) إلى ١٥٠٢ و ١٥٤١ في العامين التاليين ، وإلى الاثر المباشر لتطبيق «الدورة المكثفة» في الكلية والتي بدأت في عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) حيث رفعت الدورة نصيب قسم العلوم السياسية من الطلاب المتخصصين بشكل ملحوظ (١٤) . وقد إستمر التأشير الإيجابي للدورة عامين ، ثم إنخفض نصيب قسم العلوم السياسية من الطلاب المتخصصين وبشكل ملحوظ كما يتضح من الشكل رقم (٢) حيث بلغ ١٣٩ في عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) بإنخفاض قدره ٥٥% عن العام السابق له ، و١٣٢ طالبا في عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) بإنخفاض قدره ٥% عن العام السابق له . ويعود سبب إنخفاض أعداد الطلاب إلى إعلان «ديوان الخدمة المدنية» - وهو الجهة المسؤولة عن التوظيف في المملكة - أن هناك تشبعا في عدد من التخصصات منها تخصص العلوم السياسية مما خفض نصيب قسم العلوم السياسية من الطلاب المتخصصين في الكلية . ويوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (٧) أن هناك علاقة إرتباطية بين الإقبال على التخصص في علم السياسة وعدد الطلاب المتخصصين في كلية العلوم الإدارية بصفة عامة .

فقد إتضح بإستخدام معامل إرتباط بيرسون أن درجة العلاقة قد بلغت ٠٫٧٦ وبإحتمال صدقة قدره ٠٫٠٠٢ . وهو يمثل علاقة إرتباطية طردية قوية . فكلما زاد عدد الطلاب المتخصصين في الكلية زاد نصيب القسم من الطلاب والعكس صحيح في أغلب السنوات محل الدراسة . فحين زادت نسبة الطلاب المتخصصين بمقدار ٤٤% في عام ١٣٩٧/١٣٩٦هـ (١٩٧٦ - ١٩٧٧م) زادت نسبة طلاب القسم بمعدل ٢٩% وفي عام ١٤٠٤/١٤٠٣هـ (١٩٨٣ - ١٩٨٤م) زادت نسبة الطلاب المتخصصين بمقدار ٢٥% من العام السابق له وإرتفع نصيب القسم بنسبة ٤٠% عن العام السابق له ، وحين زادت النسبة في عام ١٤٠٦/١٤٠٥هـ (١٩٨٥ - ١٩٨٦م) بالنسبة للمتخصصين إلى ٣٤% عن العام السابق إرتفع عدد الطلاب في قسم العلوم السياسية بمعدل ٧١% وهكذا . وحين إنخفضت نسبة الطلاب المتخصصين في الكلية سنة ١٤٠٠/١٣٩٩هـ (١٩٧٩ - ١٩٨٠م) بمعدل ٩% عن العام السابق إنخفضت نسبة المتخصصين في علم السياسة بمعدل ١٩% ، وفي عام ١٤٠٨/١٤٠٧هـ (١٩٨٧ - ١٩٨٨م) إنخفضت نسبة الطلاب المتخصصين بمعدل ٢٨% عن العام السابق له ، وإنخفضت نسبة المتخصصين في علم السياسة بمعدل ٥٥%

وهكذا • معنى ذلك أن قسم العلوم السياسية يحصل على نصيبه «العادل» من الطلاب المتخصصين ، وأن نقصان الإقبال على التخصص في العلوم السياسية مرتبط بنقصان عام في الإقبال على كلية العلوم الإدارية • ويشير ذلك سؤالا آخر عن العلاقة بين التخصص في علم السياسة والتخصص في الأقسام الأخرى المتاحة في كلية العلوم الإدارية • ويوضح الجدول رقم (٨) توزيع الطلاب على أقسام الكلية السبعة بالرقم الإجمالي والنسبة ، كما يقدم الجدول رقم (٩) متوسطات أعداد الطلاب في كل قسم طوال سنوات الدراسة (١٣٨٧/١٤٠٧هـ) •

جدول رقم (٨)
مجموع الطلاب المتخصصين في أقسام الكلية

المجموع العدد	اساليب كمية		قانون		سياسة		اقتصاد		محاسبة		ادارة عامة		ادارة اعمال		العام الجامعي
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
٢٤٢	-	-	-	-	٢٨	٩٧	٢٣	١١٢	٢٩	١٣٣	-	-	-	-	٩٤/٩٣
٣٣٤	-	-	-	-	٥١	١٧١	١٧	٥٧	١٦	٥٢	-	-	١٦	٥٤	٩٥/٩٤
٤١١	-	-	-	-	٣١	١٢٧	١٥	٦٤	٢٦	١٠٦	-	-	٢٨	١١٤	٩٦/٩٥
٥٩١	-	-	-	-	٢٨	١٦٤	٢١	١٢٦	٢١	١٢٥	-	-	٣٠	١٧٦	٩٧/٩٦
٧٣٩	-	-	-	-	٢٦	١٩٣	٢٣	١٧٢	١٨	١٣٠	-	-	٣٣	٢٤٤	٩٨/٩٧
٨٦٦	-	-	-	-	٢٣	١٩٥	٢٦	٢٢٤	١٧	١٥٠	-	-	٢٤	٢٩٧	٩٩/٩٨
٧٨٧	-	-	-	-	٢٠	١٥٨	٣٠	٢٢٤	١٨	١٤٠	-	-	٣٢	٢٥٥	٤٠٠/٩٩
٥٥٤	-	-	-	-	٣٨	٢١٠	٢٥	١٤١	١٣	٦٩	-	-	٢٤	١٣٤	٤٠١/٤٠٠
١١٩٥	٥	٦٣	٦	٧٥	١٧	٢٠٣	١٤	١٦٦	٢١	٢٤٨	١٦	١٩٠	٢١	٢٥٠	٤٠٢/٤٠١
١٠٥٢	٧	٧٢	٨	٨٤	١٤	١٤٦	٩	٩٩	٢١	٢٢٢	١٩	٢٠٢	٢٢	٢٢٧	٤٠٣/٤٠٢
١٣١٨	٥	٦٧	١٤	١٨٨	١٥	٢٠٤	٧	٩٥	١٤	١٧٧	١٩	٢٤٤	٢٦	٢٤٣	٤٠٤/٤٠٣
١١١٩	٥	٥٤	١٦	١٨٥	١٦	١٨١	٩	١٠١	١٣	١٤٧	١٧	١٨٥	٢٤	٢٦٦	٤٠٥/٤٠٤
١٥٠٣	٧	١٠١	٢٥	٣٧٣	٢١	٣١٠	٧	١١٨	١٢	١٨٤	١٠	١٤٦	١٨	٢٧١	٤٠٦/٤٠٥
١٥٤١	٧	١١٧	٣٢	٤٩٨	٢٠	٣٠٩	٦	٩٤	١٣	١٩٨	١٠	١٤٧	١٢	١٧٨	٤٠٧/٤٠٦
٩٥٢	٧	٦٨	٣٢	٣٠٦	١٥	١٣٩	٥	٥١	١٩	١٧٧	١٢	١١٢	١٠	٩٩	٤٠٨/٤٠٧
٩٩٣	٦	٥٧	٢٨	٢٨٠	١٣	١٣٢	٥	٤٧	٢٥	٢٥٢	١٣	١٣٠	١٠	٩٥	٤٠٩/٤٠٨

المصدر • عمادة القبول والتسجيل بجامعة الملك سعود •

لا يشمل الجدول طلاب الشعبة العامة (الغير متخصصين) ولا طلاب الدورة المكثفة •

جدول رقم (٩)

متوسط الطلبة المتخصصين في أقسام الكلية

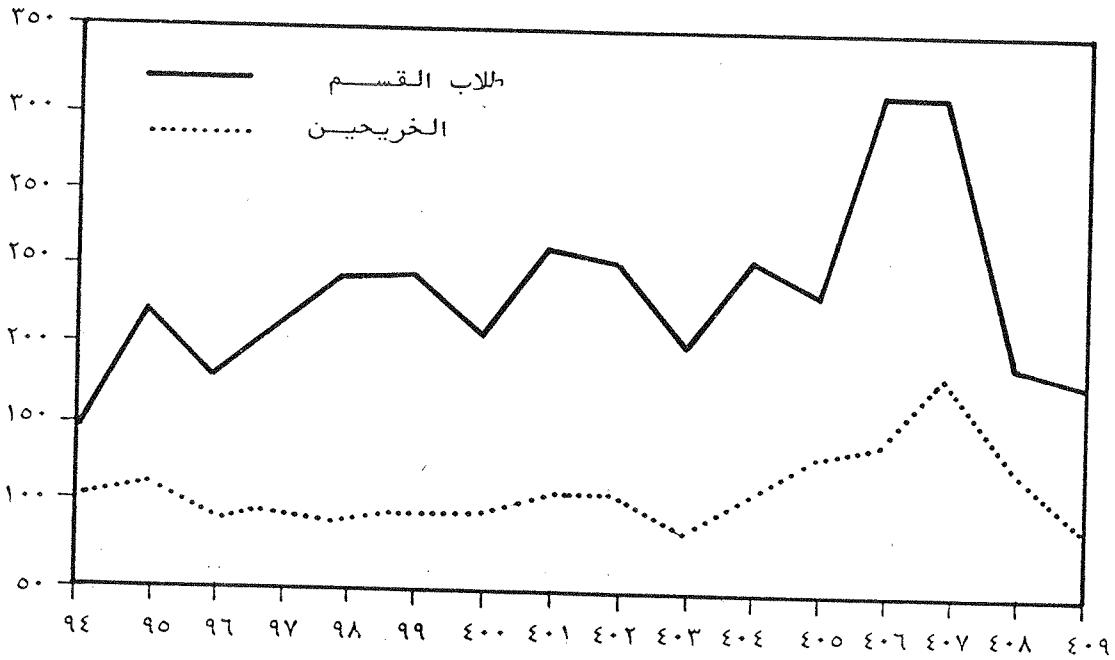
ترتيب	عدد	القسم
١	٢٤٨	القانون
٢	٢٠٠	إدارة الأعمال
٣	١٨٢	العلوم السياسية
٤	١٦٩	الإدارة العامة
٥	١٥٦	المحاسبة
٦	١١٨	الاقتصاد
٧	٧٤	الاساليب الكمية
	٨٩٣	متوسط المجموع

ويوضح الجدولان حقيقة هامة وهي أن قسم العلوم السياسية قد احتل بصفة عامة مركزا متوسطا متقدما بالنسبة لباقي الأقسام . فكان التخصص في العلوم السياسية يمثل المركز الثالث بالنسبة لباقي التخصصات الأخرى المتاحة في الكلية وهي إدارة الأعمال ، والإدارة العامة ، والإقتصاد ، والمحاسبة ، والقانون ، والأساليب الكمية . كذلك ، فخلال الفترة ١٣٩٤/١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ - ١٩٧٤ م) حتى ١٤٠٠/١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ - ١٩٨٠ م) كان القسم

يمثل المركز الأول بين التخصصات المتاحة وتراجع إلى المركزين الثاني والثالث في الفترة التالية بعد إدخال تخصصات أخرى منافسة .

ويمكن أن تطور هذا التحليل بشكل أعمق بالتساؤل عن العلاقة بين التخصص في العلوم السياسية من ناحية ومعدلات التخرج في هذا التخصص من ناحية أخرى ، فيلاحظ بإستخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتخصصين والخريجين في قسم العلوم السياسية أن هذا المعامل ٠٧٤ر٠ وأن قيمة الإحتمال هي ٠٠٢ر٠ وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة أكثر من ٩٩% بين عدد طلاب قسم العلوم السياسية وعدد الخريجين . فحين إرتفع عدد الطلاب في القسم من ١٥٨ طالبا عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) إلى ٢٠٠ طالبا في عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) زاد عدد الخريجين من ٤٠ إلى ٥١ طالبا بمعدل ٢٨% ، وحين إنخفض عدد طلاب القسم في عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) إلى ١٤٦ طالبا إنخفض عدد الخريجين إلى ٢٨ طالبا بمعدل إنخفاض قدره ٤٥% وحين إرتفع عدد الطلاب مرة أخرى ما بين عامي ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) و ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) إلى ٣١٠ و ٣٠٩ طالبا إرتفع نصيب القسم من الخريجين إلى ٨٩ خريجا و١٢٩ خريج في عام ١٤٠٧هـ بمعدل ١٧% و ٤٧% على التوالي . كما بدأ خريجي قسم العلوم السياسية في التناقص مع إنخفاض أعداد الطلاب المقبولين في القسم ابتداء من عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) و ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) ، حيث بلغ عدد الطلاب في عام ١٤٠٨هـ ١٣٩ طالبا وإنخفض عدد الخريجين إلى ٧٤ بمعدل إنخفاض قدره ٤٣% ، وعندما إنخفض عدد الطلاب في عام ١٤٠٩هـ إلى ١٣٢ طالبا إنخفض عدد الخريجين إلى ٣٨ طالبا بمعدل إنخفاض قدره ٤٩% . وقد بلغ متوسط النمو العام للخريجين في القسم خلال السنوات محل الدراسة ٦٣% ويوضح الشكل رقم (٣) العلاقة بين طلاب القسم وخريجيه :

شكل رقم (٣)



العلاقة بين طلاب قسم العلوم السياسية وخريجه .

وهناك ، أيضا ، علاقة إرتباطية طردية بين خريجي الكلية وخريجي قسم العلوم السياسية ويتضح بحساب معامل إرتباط بيرسون أن هناك علاقة قوية قدرها ٠.٩١ وبإحتمال ٠.٠٠٠١ وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية جدا بين المتغيرين . ويبين الجدول رقم (١٠) خريجي الكلية وخريجي قسم العلوم السياسية ونسبة خريجي القسم إلى خريجي الكلية ومعدل الزيادة السنوي في أعداد الخريجين في الكلية وفي قسم العلوم السياسية .

جدول رقم (١٠)

العلاقة بين خريجي الكلية وخريجي قسم العلوم السياسية

م	العام الجامعي	خريجي الكلية		خريجي قسم العلوم السياسية		
		العدد	الزيادة	النسبة المئوية %	العدد	الزيادة النسبية المئوية %
١	١٣٩٦/١٣٩٥	١٧٦	-	-	٣٧	-
٢	١٣٩٧/١٣٩٦	١٨٤	٨	٥	٣٨	١
٣	١٣٩٨/١٣٩٧	١٨٠	٤	٢	٣٢	٦
٤	١٣٩٩/١٣٩٨	٢٤٣	٦٣	٣٥	٣٧	٥
٥	١٤٠٠/١٣٩٩	٣٠٦	٦٣	٢٦	٤٠	٣
٦	١٤٠١/١٤٠٠	٣٤٣	٣٧	١٢	٥١	١١
٧	١٤٠٢/١٤٠١	٢٦٩	٧٤	٢٢	٥١	صفر
٨	١٤٠٣/١٤٠٢	٢٤٧	٢٢	٨	٢٨	٢٣
٩	١٤٠٤/١٤٠٣	٣٠٧	٦٠	٢٤	٥١	٢٣
١٠	١٤٠٥/١٤٠٤	٤١١	١٠٤	٣٤	٧٤	٢٣
١١	١٤٠٦/١٤٠٥	٥٤٨	١٣٧	٣٣	٨٦	١٢
١٢	١٤٠٧/١٤٠٦	٥٩٤	٤٦	٥	١٢٩	٤٠
١٣	١٤٠٨/١٤٠٧	٣٥٣	٢٤١	٤١	٧٤	٥٥
١٤	١٤٠٩/١٤٠٨	٣٢٤	٢٩	٨	٣٨	٣٦

المصدر • محاضر مجلس الجامعة •

نموذج أول دفعة من قسم العلوم السياسية •

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن هناك علاقة إرتباطية بين خريجي الكلية وخريجي قسم العلوم السياسية فحين إرتفع عدد خريجي الكلية في عام ١٣٩٨ - ١٣٩٩هـ (١٩٧٨ - ١٩٧٩م) بنسبة ٣٥% زادت نسبة خريجي قسم السياسة بمعدل ١٦% ، وحين إرتفعت نسبة الخريجين في عام ١٤٠٠ - ١٤٠١هـ (١٩٨٠ - ١٩٨١م) ١٢% زادت نسبة قسم العلوم السياسية بمعدل ٢٨% ، وحين زاد عدد الخريجين في الأعوام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) ، ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) ، ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) ، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) في الكلية بنسبة ٢٤% و ٣٤% ، و ٣٣% ، و ٥% إرتفعت نسبة خريجي قسم السياسة بمعدل ٨٢% ، و ٤٥% ، و ١٦% ، و ٤٧% . وحين إنخفض معدل الخريجين في الكلية في عام ١٤٠٧/١٤٠٨هـ (١٩٨٧ - ١٩٨٨م) و ١٤٠٨/١٤٠٩هـ (١٩٨٨ - ١٩٨٩م) بمعدل ٤١% ، و ٨% إنخفضت نسبة خريجي قسم العلوم السياسية بمعدل ٤٣% وهكذا .

وبحساب متوسط الطلبة الخريجين في أقسام الكلية المختلفة يتضح أن متوسط الطلبة الخريجين في قسم العلوم السياسية قد بلغ خلال السنوات محل الدراسة ٥٤ خريجاً . ويأتي ترتيب القسم الرابع في الكلية من حيث عدد الخريجين وهو معدل متوسط إذا ما قورن بقسم المحاسبة الذي يحتل المركز الخامس بمتوسط خريجين بلغ ٥١ خريجاً فقط رغم إرتفاع أعداد الطلاب المقيدين في القسم في السنوات الأخيرة . ويوضح الجدول رقم (١١) متوسط الطلبة الخريجين في أقسام الكلية وترتيب الأقسام من حيث عدد الخريجين :

جدول رقم (١١)

متوسط الطلبة الخريجين في الكلية

الترتيب	العدد	القسم
١	٨٣	إدارة الأعمال
٢	٧٧	القانون
٣	٥٨	الإدارة العامة
٤	٥٤	العلوم السياسية
٥	٥١	المحاسبة
٦	٤٨	الإقتصاد
٧	٢١	الأساليب الكمية
٢٢٠		متوسط مجموع الخريجين

المصدر : مشتق من أعداد الخريجين في الأقسام من

محاضر مجلس الجامعة .

ويلاحظ من دراسة نسبة الخريجين إلى المتخصصين في أقسام الكلية أن النسبة قد بلغت ٤٢% لقسمي الإقتصاد وإدارة الأعمال ، و ٢٠% لقسمي العلوم السياسية والأساليب الكمية ، و ٣٤% لقسم الإدارة العامة ، و ٢٣% لقسم المحاسبة ، و ٣١% لقسم القانون وأن متوسط مجموع الخريجين في الكلية قد بلغ ٣٦% فقط وهذه النسب جميعها منخفضة وهي تدل على أن هناك نسبة تسرب مرتفعة جدا في الكلية فعدد الخريجين في أقسام الكلية لا يتناسب مع عدد الطلاب المتخصصين وهي ظاهرة تحتاج إلى دراسة مستقلة لبيان أسباب تسرب الطلاب .

إلى أي حد تطور الآداء الدراسي لطلاب العلوم السياسية بجامعة الملك سعود مع تطور المنهجيات المتتالية ؟ هل أدت تلك المنهجيات إلى تحسن ملموس في أداء الطلاب أم أنها لم تؤثر فيه ؟ للإجابة على هذا السؤال أخذنا تقديرات خريجي العلوم السياسية بجامعة الملك سعود خلال السنوات ١٣٩٥هـ/١٣٩٦هـ (١٩٧٥ - ١٩٧٦م) حتى ١٤٠٨/١٤٠٩هـ (١٩٨٨ - ١٩٨٩م) كمؤشر لأداء الطلاب ، ويتضمن الجدول رقم (١٢) توزيع خريجي العلوم السياسية خلال تلك الفترة وفقا لتقديرات التخرج : مقبول ، جيد ، جيد جدا ، وإليها في الجدول رقم (١٢) .

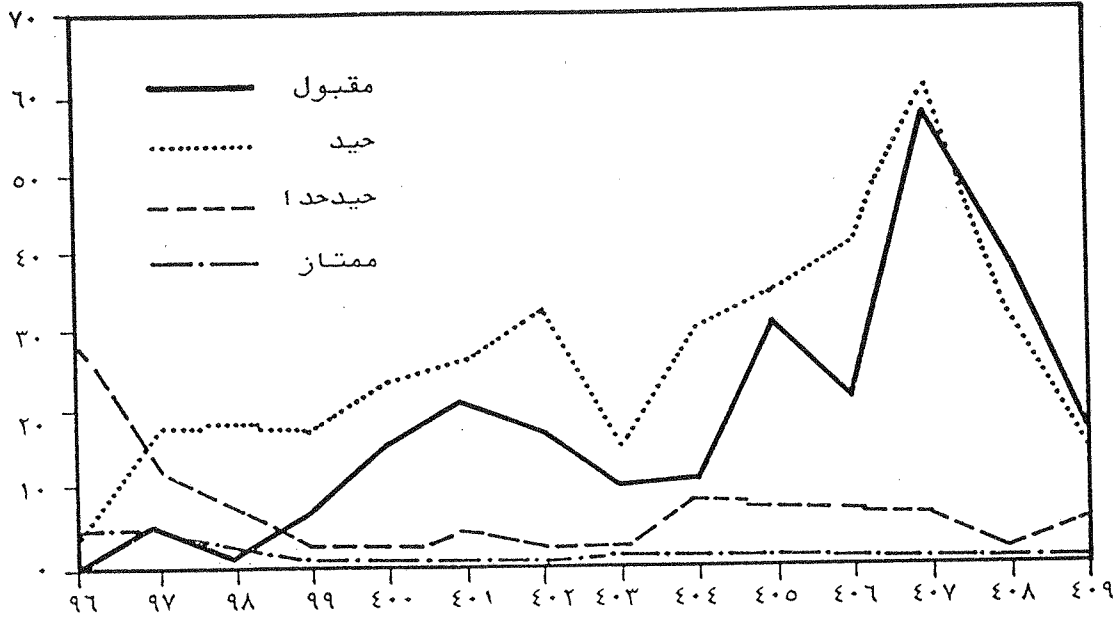
جدول رقم (١٢)

توزيع خريجي قسم العلوم السياسية سنويا
وفقا لتقديراتهم

السنة	مقبول %	جيد %	جيد جدا %	ممتاز %	الاجمالي
١٣٩٥/١٣٩٦	-	-	٤	١٠,٨	٢٧
١٣٩٦/١٣٩٧	٥	١٣,٢	١٧	٤٤,٧	٣٨
١٣٩٧/١٣٩٨	٢	٦	٢١	٦٦	٣٢
١٣٩٨/١٣٩٩	١٠	٢٧	٢٢	٥٩	٣٧
١٤٠٠/١٣٩٩	١٥	٣٧,٠	٢٣	٥٧,٥	٤٠
١٤٠١/١٤٠٠	٢١	٤١,٢	٢٦	٥١	٥١
١٤٠٢/١٤٠١	١٧	٣٣,٣	٣٢	٦٢,٨	٥١
١٤٠٣/١٤٠٢	١٠	٣٥,٧	١٥	٥٣,٦	٢٨
١٤٠٤/١٤٠٣	١١	٢١	٣١	٦١	٥١
١٤٠٥/١٤٠٤	٣١	٤١,٩	٣٥	٤٧,٣	٧٤
١٤٠٦/١٤٠٥	٢٩	٣٤	٤٨	٥٦	٨٦
١٤٠٧/١٤٠٦	٥٩	٤٥,٧	٦٤	٤٩,٦	١٢٩
١٤٠٨/١٤٠٧	٣٩	٥٢,٧	٣٣	٤٤,٦	٧٤
١٤٠٩/١٤٠٨	١٨	٤٧,٤	١٥	٣٩,٥	٣٨

المصدر . محاضر مجلس الجامعة .

شكل رقم (٤)



• منحى معدلات الطلاب فى قسم العلوم السياسية .

• ما الذى يمكن إستخلاصه من الجدول رقم (١٢) والشكل رقم (٤) ؟

من الملاحظ بصفة عامة أنه خلال تلك الفترة كانت الفئة التكرارية جيد هي الفئة الأعلى من حيث نصيبها من الخريجين فى جميع السنوات عسدا عامي ١٤٠٧ و١٤٠٩هـ (١٩٨٧ و ١٩٨٩م) حيث تغلبت الفئة التكرارية مقبول وعام ١٣٩٥ و١٣٩٩هـ (١٩٧٥ و ١٩٧٩م) حيث حازت الفئة التكرارية جيددا على ٧٧% من إجمالي الخريجين مقابل ١٠,٨% لفئة جيد ولذلك يمكن القول أن التوزيع العام للخريجين طوال معظم تلك الفترة كان توزيعا تكراريا معتدلا .

وإذا أخذنا الفئتين التكراريتين جيداً وممتاز كمؤشر على التفوق الدراسي للخريجين خلال فترات زمنية ثلاث (١٣٩٥/١٣٩٦هـ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦م) و (١٤٠٠/١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠م) ، (١٤٠٠/١٤٠١هـ - ١٩٨٠ - ١٩٨١م) (١٤٠٥/١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦م) ، (١٤٠٥/١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦م) (١٤٠٨/١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩م) وهي فترات تتناسب مع تطور المنهجيات في قسم العلوم السياسية لتوصلنا إلى نتائج هامة . من أهم تلك النتائج أنه خلال الفترة الأولى كان متوسط نسب الخريجين الحاصلين على جيداً ٢٩% ، وعلى ممتاز ٦٦% . أما خلال الفترة الثانية فقد هبطت تلك النسب بشكل واضح إلى ٩% و ٢٣% على التوالي ، وخلال الفترة الثالثة إلى ٦٧% ، و صفر% على التوالي . ويلخص الجدول رقم (١٢) تلك النتائج ، ومنها يتضح

جدول رقم (١٢)

توزيع خريجي قسم العلوم السياسية
وفقاً للمنهجية والتقدير

التقدير المنهجية	مقبول		جيد		جيد جداً		ممتاز		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١٤٠٠/١٩٥	٣٢	١٧	٨٧	٤٧	٥٢	٢٩	١٢	٦٦	١٨٤
١٤٠٥/٤٠٠	٩٠	٢٥	١٣٩	٥٥	٢٣	٩	٣	١٢	٢٥٥
١٤٠٩/٤٠٥	١٤٥	٤٤	١٦٠	٤٩	٢٢	٦٧	صفر	-	٢٢٧
المجموع	٣٦٧	٣٥	٣٨٦	٥٠	٩٨	١٢	١٥	٢	٧٦٦

تدني نسب الفئتين التكراريتين جيد جدا ، وممتاز بشكل واضح . وتشاكسد تلك النتيجة إذا قصرنا التحليل على الطلاب الحاصلين على مرتبة الشرف الأولى ومرتبة الشرف الثانية .

فقد حصل ٧ طلاب على مرتبة الشرف الأولى ، و١٤ طالبا على مرتبة الشرف الثانية عام ١٣٩٦/١٣٩٥هـ (١٩٧٥ - ١٩٧٦م) ثم إستمر العدد في التدنى ليصل الى طالب واحد فقط يحصل على مرتبة الشرف الأولى خلال الأعوام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) ، ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) ، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) وصغر في بقية السنوات . كما إنخفض عدد الحاصلين على مرتبة الشرف الثانية الى ٧ عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) ، ثم ١ في ١٣٩٧هـ ، ١٣٩٨هـ ، ١٣٩٩هـ ، ١٤٠٠هـ (١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠م) ، ثم ٢ عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٣م) ، وواحد عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) ، و١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) وصغر في بقية السنوات .

تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس :

شهد قسم العلوم السياسية تطورا ملحوظا في أعداد أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة محل الدراسة فقد زاد عدد أعضاء هيئة التدريس من ٤ عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ليصل إلى ١٦ عضوا عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) . ويوضح الجدول رقم (١٤) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية:-

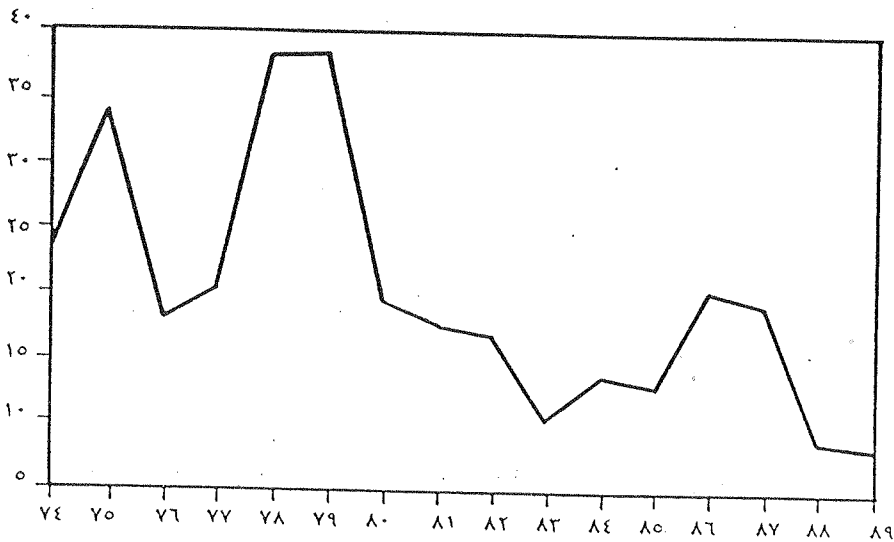
جدول رقم (١٤)
أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس
بقسم العلوم السياسية

السنة	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس	نسبة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس
١٣٩٤	٩٧	٤	%٢٤ر٣
١٣٩٥	١٧١	٥	%٢٤ر٣
١٣٩٦	١٣٧	٧	%١٨ر١
١٣٩٧	١٦٤	٨	%٢٠ر٥
١٣٩٨	١٩٣	٥	%٢٨ر٦
١٣٩٩	١٩٥	٥	%٢٩ر٠
١٤٠٠	١٥٨	٨	%١٩ر٧
١٤٠١	٢١٠	١٢	%١٧ر٥
١٤٠٢	٢٠٢	١٢	%١٦ر٩
١٤٠٣	١٤٦	١٤	%١٠ر٤
١٤٠٤	٢٠٤	١٥	%١٣ر٦
١٤٠٥	١٨١	١٤	%١٢ر٩
١٤٠٦	٢١٠	١٥	%٢٠ر٦
١٤٠٧	٢٠٩	١٦	%١٩ر٣
١٤٠٨	١٣٩	١٦	%٨ر٧
١٤٠٩	١٣٢	١٦	%٨ر٣

يوضح من الجدول رقم ١٤ أن قسم العلوم السياسية قد شهد زيادة مضطردة في عدد أعضاء هيئة التدريس ماعدا عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) حيث يشير الجدول إلى إنخفاض العدد عن العام السابق له حيث إنخفض عدد أعضاء هيئة التدريس إلى ٥ أعضاء من ٨ في العام السابق له . أما في السنوات اللاحقة فقد إستمروا العدد في الإرتفاع وحصلت قفزة في العدد في عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) حيث إرتفع عدد الاعضاء من ٨ في عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) إلى ١٢ ثم تزايد العدد بعد ذلك بمعدل أستاذ واحد ثم إستقر العدد دون تغيير . ويرتبط تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بالقسم بالتطور في منهجيات المواد المطروحة وزيادة عددها مما أدى إلى التركيز على الإبتعاث لسد العجز في الكوادر العلمية المؤهلة ، وقد بلغ عدد المبتعثين من عام ١٣٩٣/١٣٩٢هـ (١٩٧٣ - ١٩٧٢م) وإلى عام ١٤٠٧/١٤٠٦هـ (١٩٨٦ - ١٩٨٧م) ٣٥ تخرج منهم ١٠ ولازال هناك ١٦ مبتعثا في الخارج في حين ترك العمل ٩ توجه ٦ منهم للقطاع الحكومي و ٣ للقطاع الخاص . وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للأستاذة خلال الفترة محل البحث ٩٦% وهو معدل مرتفع مقارنة بمتوسط معدل النمو السنوي للطلاب والذي بلغ ١٤% فقط .

وقد ظل عدد أعضاء هيئة التدريس منخفضا نسبيا منذ عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) حيث تراوح العدد بين ٤ و ٨ أعضاء بمعدل ٦ أستاذة في القسم طوال تلك الفترة . وقد أثر إنخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس على نسبة الطلاب للأستاذة في القسم كما يتضح من الشكل رقم (٥) والخاص بدراسة نسبة الطلاب للأستاذة في القسم .

شكل رقم (٥)



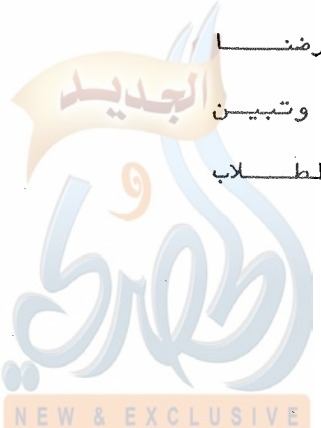
نسبة الطلبة بالأستاذة في قسم العلوم السياسية .

يلاحظ من الشكل أن نسبة الطلبة إلى الأساتذة قد بلغت ٢٤ طالبا لكل أستاذ في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ثم إرتفعت إلى ٢٤ طالبا لكل أستاذ في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) لزيادة عدد الطلاب في تلك السنة . ثم إنخفضت لتدني أعداد الطلاب في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) ولزيادة عدد الأساتذة من ٥ عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) إلى ٧ . وقد بلغت نسبة الطلاب للأستاذ أعلى معدل لها في عامي ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) ، و ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) حيث بلغت ٢٨٦ و ٢٩ طالبا لكل أستاذ لإرتفاع أعداد الطلاب إلى ١٩٣ و ١٩٥ طالبا على التوالي .

ويتضح من الجدول رقم (١٤) والشكل رقم (٥) أن متوسط نسبة الطلبة إلى الأساتذة قد بلغ خلال السنوات محل الدراسة ٢٠٢٢ طالبا لكل أستاذ . ويوضح الجدول العلاقة بين الأساتذة والطلبة فقد أدى تناقص عدد الطلاب في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) إلى ١٢٧ طالبا وتزايد عدد أعضاء هيئة التدريس إلى ٧ إلى خفض نسبة الطلبة إلى الأستاذ الواحد إلى ١٨١ بعد أن كانت في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ٢٤٢٢ طالبا للأستاذ . وحين إرتفع عدد الطلاب في عامي ١٤٠١هـ (١٩٨١م) و ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) وإرتفع عدد أعضاء هيئة التدريس إلى ١٢ إنخفضت نسبة الطلبة إلى الأستاذ إلى ١٧٥ و ١٦٩ طالبا لكل أستاذ .

ويعد إنخفاض عدد الطلاب لكل أستاذ ، والذي بلغ عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) ٨٣ طالبا لكل أستاذ ، مؤشرا إيجابيا يسهل العملية التعليمية والإتصال بين الطالب والأستاذ وربما يغير من طريقة التدريس الإلقائية بالإعتماد على المناقشة والحوار مما يفتح مجالا أكبر لمشاركة الطلاب في المحاضرات وحصول تغيير نوعي في مستوى أداء الطلاب في القسم .

عرضنا في الأجزاء السالفة تطور تقديرات الطلاب في المنهجيات المتعاقبة ، واتضح لنا اتجاه هذه التقديرات نحو التدني . كما عرضنا تطور عدد أعضاء هيئة التدريس ، وتطور نسبة الطلاب الى الأساتذة ، وتبين لنا الارتفاع المتواصل في عدد الأساتذة والتحسن المستمر في نسبة الطلاب الى الأساتذة .



تبدو هذه النتائج محيرة الى حد كبير ، فمع تطور المنهجيات كان من المتصور أن يتحسن أداء طلاب العلوم السياسية ، كذلك ، فمع تحسن نسبة الطلاب الى الاساتذة ، كان من المفترض أيضا أن يتحسن هذا الاداء . ولكن تأتي المفارقة من أن التحسن في المنهجيات وفي نسب الطلاب الى الاساتذة قد صحبه في الوقت ذاته تدني في معدلات أداء الطلاب .

كيف نفسر تلك الظاهرة المحيرة ؟

الواقع أنه ليست لدينا إجابة سهلة على هذا السؤال ، ولكن يمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء العوامل التالية :-

أولا : أن المنهجيات المتتالية التي أدخلت في قسم العلوم السياسية قد جاءت بمقررات دراسية جديدة كما صحبها إدخال نظريات ومناهج مستحدثة في العلوم السياسية لم تكن مألوفة للطلاب ، خاصة أن بدء منهجية معينة لم يكن يعنى نهاية المنهجية السابقة تماما ، بل أن المنهجية القديمة تستمر وتطبق على الطلاب الذين بدأوا حياتهم الدراسية بها ، بيد أن إدخال المنهجية الجديدة لا بد وأن يؤثر على طرق تدريس مقررات المنهجية القديمة . ومن ثم بدأ الطلاب يتعرضون لمناهج ونظريات لم يتهيأوا لها في بدايات حياتهم الدراسية ، مما أدى إلى هبوط في مستواهم الأكاديمي .

ثانيا : إن زيادة أعضاء هيئة التدريس ربما لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين أداء الطلاب . فالإفتراس المنطقي هو أنه كلما زاد أعضاء هيئة التدريس ، وبالتالي تحسنت النسبة بين الأعضاء والطلاب ، كلما إزداد الأعضاء إقترابا من الطلاب ، وبالتالي تحسن أداء الطلاب . ولكن من ناحية أخرى ، فإن زيادة أعضاء هيئة التدريس كان مصدرها عودة المبتعثين أي تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد ومن المعتاد أن يكون أعضاء هيئة التدريس في بداية حياتهم التدريسية متشددين في إعطاء الدرجات أكثر من أعضاء هيئة التدريس القدامى .

ثالثا : هناك سبب آخر يتعلق بتطور المجتمع السعودي خلال العشرين سنة الأخيرة . فخلال الطفرة الإقتصادية في فترة السبعينات ، وإدخال برامج متعددة للتنمية الإقتصادية ، زادت الحاجة ألى المزيد من الخريجين لشغل الوظائف المتاحة في الدولة والقطاع الخاص . ولذلك كان هناك إتجاه نحو التساهل في تخريج الطلاب تلبية لحاجات التنمية . أما في خلال الثمانينات قد حدث نوع من التشبع في الوظائف ، وقل الطلب على الخريجين ، وبالتالي لم تعد هناك حاجة إلى هذا التساهل مما أدى إلى هبوط في معدلات نجاح الطلاب .

رابعا : وهناك أخيرا سبب رابع يتعلق بطبيعة التكوين العلمي للطلاب الأتين إلى الجامعة من مرحلة التعليم الثانوي . فالملاحظ أن المستوى العلمي لطلاب التعليم الثانوي قد إنخفض بشكل ملحوظ . وقد إنعكس ذلك سلبا على قدرة الطلاب على التحصيل العلمي الجيد فدفع معدلاتهم إلى الأدنى . وهذه ظاهرة تستحق الدراسة على مستوى الجامعات للوقوف على مستوى أداء الطلاب بها وربطه بتحصيلهم الثانوي . ويلاحظ ، مثلا ، بالنسبة لخريجي قسم العلوم السياسية أن هناك تدني في أداء الطلاب متمثلا في تقديراتهم فإرتفاع تقديرات الطلبة الحاصلين على تقدير مقبول ربما يعزى إلى ضعف الحصيلة العلمية في الثانوية العامة .

البحوث الأكاديمية في علم السياسة في جامعة الملك سعود :-

سنلقي الضوء في هذا الجزء على حركة التأليف العلمي في ميدان علم السياسة في جامعة الملك سعود . ونقصد بالتأليف العلمي المؤلفات الدراسية وغير الدراسية التي نشرها أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية سواء في إطار الجامعة أو للتدريس في الجامعة .

ويشمل ذلك نوعين من البحوث :-

أولا :- الكتب التي ألفت بهدف استعمالها للتدريس في مرحلة البكالوريوس سواء نشرت داخل أو خارج الجامعة .

ثانياً :- البحوث التي نشرها أعضاء هيئة التدريس في إطار مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية أو في مجلة العلوم الإدارية على أساس أن تلك البحوث هي التي تعكس حركة البحث العلمي والتأليف «داخل» جامعة الملك سعود .

وبذلك ، فقد استبعدنا الكتب التي لم تنشر بهدف استعمالها للتدريس ، والبحوث التي نشرها أعضاء هيئة التدريس خارج إطار الجامعة ، وذلك لصعوبة حصرها . وتشمل القائمة ، أيضا ، الكتب التي قام أعضاء هيئة التدريس بترجمتها بهدف استعمالها للتدريس في القسم . ويتضمن الجدول رقم ١٥ شيئا بهذه المؤلفات والترجمات .

ملاحظات	السنة	الناشر	اسم المنشور
تأليف	١٩٧٦/١٩٧٥م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ٠٤	١- «مفهوم التكامل السياسي بين الانتظام والتنظيم»
تأليف	١٩٧٧/١٩٧٦م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ٠٥	٢- «التطورات الاخيرة في السياسة الامريكية في ضوء الحرب الفيتنامية»
تأليف	١٩٧٨م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ٠٦	٣- «حدود امكانيات سلاح البترول : تقييم القوة البترولية العربية»
ترجمة	١٩٨٤م	جدة ، تهامة	٤- العلاقات الدولية
تأليف	١٩٨٥م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ٠١٠	٥- «الصفوة الحاكمة : دورها ونماذجها»
تأليف	١٩٨٥م	عمان ، دار الكرمل	٦- مبادئ السياسة
تأليف	١٩٨٦م	الرياض ، مركز البحوث	٧- «الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق»
تأليف	١٩٨٦م	الرياض ، مركز البحوث	٨- «السياسة الخارجية اليمنية في العهد الجمهوري»
تأليف	١٩٨٧م	الرياض ، الفرزدق	٩- «السياسة الخارجية السعودية»
تأليف	١٩٨٧م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ١/١٢	١٠- «تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية»
تأليف	١٩٨٧م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ٢/١٢	١١- «ازمة المديونية الدولية : حالة امريكا اللاتينية»
تأليف	١٩٨٧م	الرياض	١٢- العلاقات الدولية : دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار
تأليف	١٩٨٧م	الرياض ، مركز البحوث	١٣- "Rural Development in Saudi Arabia: Policies and Programs."
تأليف	١٩٨٨م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ٣/١٢	١٤- «مؤتمرات القمة ومنظمة التحرير الفلسطينية»
تأليف	١٩٨٨م	الرياض ، مركز البحوث	١٥- «الموضوعية والموضوعية المعاصرة ومنهجية علوم الاجتماع : بحث في جذور التبعية الايدولوجية»
ترجمة	١٩٨٩م	الرياض ، جامعة الملك سعود	١٦- «تفسير السياسة الخارجية»
تأليف	١٩٨٩م	مجلة كلية العلوم الادارية ، ٢٠١	١٧- «نقد المنهج التوفيقي لدراسة نظام الحكم الاسلامي»
تأليف	١٩٨٩م	الرياض ، مركز البحوث	١٨- «الاسلام في دساتير الدول الاسلامية»
تأليف	١٩٨٩م	الرياض ، الفرزدق	١٩- «الاستراتيجية الدولية واستراتيجية الامن الوطني السعودي»
ترجمة	١٩٩٠م	الرياض ، الفرزدق	٢٠- «منظمة المؤتمر الاسلامي»
تأليف	تحت النشر	الرياض ، جامعة الملك سعود	٢١- «العلاقات بين الدول الاسلامية»

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن الأعمال الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بلغت ٢١ عملاً . كذلك يتضح من الجدول أن حركة البحث العلمي في ميدان علم السياسة بجامعة الملك سعود قد شهدت طفرة واضحة في فترة الثمانينات مقارنة بفترة السبعينات . فبينما لم يتم خلال الفترة الأولى سوى ثلاث بحوث فإن الفترة الثانية شهدت نشر ١٨ عملاً بحثياً . ويرجع ذلك إلى تخرج جيل جديد من الأساتذة خلال تلك الفترة مما أعطى حركة البحث العلمي دفعة جيدة اعتباراً من منتصف الثمانينات حتى أننا نلاحظ أن عدد البحوث التي نشرت خلال خمس سنوات (١٩٨٥ - ١٩٨٩م) يبلغ ستة أمثال ما نشر خلال السنوات العشر السابقة (١٩٧٥ - ١٩٨٤م) .

من ناحية ثانية ، فإن ثلاثة أعمال فقط من بين الأعمال الواردة في الجدول رقم ١٥ تعتبر أعمالاً مترجمة ، من مقابل ١٨ عملاً أكاديمياً مولفاً . والأعمال المترجمة بالتحديد هي ثلاثة كتب : العلاقات الدولية لجوزيف فرانكل ، و تفسير السياسة الخارجية للويد جنسن ، و منظمة المؤتمر الإسلامي لعبد الله الأحسن ، وهي تشكل ٤٣% من الكتب المنشورة ، إذ أن هناك أربعة كتب أخرى مؤلفة هي مبادئ السياسة ، و السياسة الخارجية السعودية ، و الاستراتيجية الدولية ، و العلاقات بين الدول الإسلامية .

وكل هذه الكتب الفت أو ترجمت لاستخدامها في التدريس في مرحلة البكالوريوس في الجامعة .

من ناحية أخرى ، يمكن تقسيم تلك الأعمال الأكاديمية حسب حقول التخصص في العلوم السياسية على النحو التالي :-

جدول رقم (١٦)

توزيع الاعمال الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس
حسب حقول التخصص

النسبة %	العدد	الحقل
٣٨٫١%	٨	العلاقات الدولية
١٤٫٣%	٣	الدراسات الوطنية
٩٫٥%	٣	الفكر السياسي
٩٫٥%	٣	الدراسات الاقليمية
١٤٫٣%	٣	الانظمة المقارنة
١٤٫٣%	٣	الدراسات الاسلامية
	٢١	المجموع

يتضح من الجدول رقم ١٦ أن حقل العلاقات الدولية يستأثر بالنسبة الأكبر من الاعمال الاكاديمية في العلوم السياسية بجامعة الملك سعود وذلك بنسبة ٣٨٫١% ، وتشترك الدراسات الوطنية ، والانظمة المقارنة ، والدراسات الاسلامية في المرتبة الثانية بنسبة ١٤٫٣% ، وتأتي الدراسات الوطنية والفكر السياسي في المرتبة الثالثة والاخيرة بنسبة ٩٫٥% لكل منهما . معنى ذلك ان حقل العلاقات الدولية لايسيطر فقط على المقررات الدراسية في العلوم السياسية في الجامعة ولكن يهيمن ايضا على مضمون الاعمال الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس بالقسم .

اضف الى ذلك ، انه رغم تدني عدد الساعات التدريسية المخصصة
لحقلي الدراسات الاسلامية والانظمة المقارنة الا ان نصيبهما من الاعمال
الاكاديمية مرتفع نسبيا مقارنة بالدراسات الوطنية والفكر السياسي .
ويرجع ذلك الى الاهتمام المتزايد من بعض اعضاء هيئة التدريس بهذين
الحقلين ، وبالذات في ميدان الدراسات الاسلامية . ضف الى ذلك ، ان
ميدان الفكر السياسي بطبيعته من الميادين التي يصعب تقديم مساهمة اصيلة
فيها .

ولكن ماذا عن المناهج العلمية المستخدمة في تلك الاعمال
الاكاديمية ؟

توضح قراءة الاعمال الاكاديمية الواردة بالجدول رقم ١٥ ان
المناهج المطبقة فيها لاتخرج عن المناهج التي اشرنا اليها عند تحليل
المدارس الفكرية المستخدمة في تدريس علم السياسة بالجامعة وهي بالتحديد
المناهج الوصفية ، والقانونية ، والواقعية . فالمناهج السلوكية لم
تستخدم في اى من تلك الاعمال . ومن ثم سيطر على تلك الاعمال الاكاديمية
المناهج التقليدية القائمة بالاساس على وصف الظاهرة محل البحث ، والى
حد ما التقدم نحو تحديد المتغيرات المؤثرة في كينونتها ، وقليل من تلك
الاعمال هو الذى حاول ان يقدم رؤية نقدية للظاهرة أو الموضوع محل البحث
ومن هنا دراستي «الموضوعية» ، «ونقد المنهج التوفيقي» ، فقد حاولت
الدراسة الاولى اثبات خرافة فكرة الحياد الاكاديمي ، وحاولت الدراسة
الثانية تقديم رؤية شرعية لنظام الحكم في الاسلام وانتقاد المناهج
التوفيقيه .

وربما يتبادر الى ذهن القارئ ان الاعمال الاكاديمية المشار
اليها في الجدول رقم ١٥ هي وحدها التي استعملت للتدريس في مرحلة

البكالوريوس . ولكن الواقع ان قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود يعتمد إلى حد كبير على مؤلفات خارجية اخرى يقوم القسم بطلبها من خلال «مركز توزيع الكتب» بالجامعة .

ففي خلال الفترة من ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) حتى ١٤٠٩ - ١٤١٠هـ (١٩٨٩ - ١٩٩٠م) طلب القسم ٣٦٨ كتابا مؤلفا ، و ٦٠ كتابا مترجما (١٥) . وخلال الفترة ١٤٠٠/١٣٩٩هـ (١٩٧٩ - ١٩٨٠م) وحتى ١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ (١٩٨٤ - ١٩٨٥م) بلغ عدد الكتب المؤلفة المطلوبة ١٨٥ كتابا ، بينما بلغ عدد الكتب المترجمة المطلوبة ٢٦ كتابا اما خلال الفترة من ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ (١٩٨٥ - ١٩٨٦م) حتى ١٤٠٩ - ١٤١٠هـ (١٩٨٩ - ١٩٩٠م) فقد بلغ عدد الكتب المؤلفة ١٨٣ ، بينما بلغ عدد الكتب المترجمة المطلوبة ٣٤ كتابا .

معنى ذلك أن عدد الكتب الخارجية المطلوبة خلال الفترتين السالفتين قد ظل ثابتا نسبيا ، مما يدل على ان القسم لم يصل الى مرحلة الاكتفاء من ناحية التأليف والترجمة العلمية داخل القسم ذاته .

الخاتمة

===

مالذي يمكن استخلاصه من التحليلات السالفة بالنسبة لوضع علم السياسة في جامعة الملك سعود ؟ وماهى دلالات ذلك كله بالنسبة لتدريس علم السياسة في الجامعات العربية ؟

لقد بدأنا هذا البحث بمحاولة توصيف نشأة وتطور وخصائص تدريسي علم السياسة بجامعة الملك سعود وانطلقنا من فرضية العلاقة الوثيقة بين علم السياسة والبيئة الاجتماعية التي ينمو فيها محاولين معرفة الى أي حد اكتسب هذا العلم خصوصيات معينة من تدريسه في البيئة السعودية ، وما هى المشكلات الاساسية التي يواجهها هذا العلم في المستقبل .

أوضحنا أن علم السياسة أدخل في جامعة الملك سعود منذ حوالي ثلاثين عاما ، وبالتحديد عام ١٣٧٩/١٣٨٠هـ (١٩٥٩ - ١٩٦٠م) ، وان الاوضاع التنظيمية لهذا العلم قد تغيرت حتى استقرت الان على شعبة مستقلة تمنح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية ، كما ان الاوضاع المنهجية لهذا العلم قد تطورت بحيث ان منهجية تدريس هذا العلم تتغير دوريا كل خمس سنوات . و اشرنا كذلك الى تزايد ثراء المنهجيات المتعاقبة ، بمعنى تزايد اعداد مواد علم السياسة المطروحة في تلك المنهجيات مع تطورها الزمني . ورغم تعاقب المنهجيات ، فقد اشتركت في عدة خصائص اهمها طغيان حقل العلاقات الدولية وارتفاع نسبة المواد الاجبارية رغم إدخال نظام الساعات الاختيارية . وفي هذا الصدد أوضح التحليل المقارن أن جامعة الملك سعود لا تختلف كثيرا عن غيرها من الجامعات العربية في التركيز على حقل العلاقات الدولية . وقد اتضح كذلك محدودية المواد

الدراسية ذات الطابع الاسلامي من بين المواد الاجبارية المطروحة ، فهي لا تشكل فقط نسبة محدودة بالمقارنة بما تعرضه جامعة الملك سعود من مسواد دراسية في العلوم السياسية ، ولكن ايضا بما تعرضه جامعات عربية اخرى . وهذه نتيجة لاتتسق مع الفرضية الاساسية التي أشرنا اليها في مطلع هذا البحث . فعلم السياسة في جامعة الملك سعود لم يكتسب بعد خصائص اسلامية تميزه عن غيره في الجامعات الاخرى . ونعتقد ان هذا العلم مازال بحاجة الى مزيد من التأصيل الاسلامي بمعنى إدخال مزيد من المواد الاجبارية ذات الطابع الاسلامي ، لكي يمكن القول بحق أن جامعة الملك سعود تسهم في تطوير الملامح الرئيسية «لعلم سياسة اسلامي» .

من ناحية اخرى ، فإنه من ناحية المنهج مازال علم السياسة في جامعة الملك سعود يمر بالمرحلة التقليدية حيث تسيطر على تدريسه وعلى المؤلفات الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس ، المناهج القانونية ، والوصفية ، والواقعية ، بيد أنه يمكن رصد تطور بطيء نحو الدخول في المرحلة السلوكية .

ومن المعروف ان علم السياسة بصفة عامة يمر بمرحلة انخفاض الطلب عليه في الجامعات المختلفة ، وهو مايعبر عنه بأزمة «الاقبال المتناقص» على هذا العلم الناشئ عن محدودية فرص التوظيف للمتخصصين في علم السياسة . وقد رأينا أن الطلب على علم السياسة بجامعة الملك سعود لم يشهد هذه الازمة الا اعتبارا من عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) حين هبطت نسبة الطلاب المتخصصين بمعدل ٥٥% عن العام السابق له .

من ناحية ثالثة ، فقد تبين لنا التزايد المضطرد في عدد اعضاء هيئة التدريس والتحسين المستمر في نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب

بحيث وصلت النسبة عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) الى استاذ لكل ٨ طلاب تقريبا . ورغم ذلك ، فقد تبين ان هناك تدهورا موازيا في معدلات أداء الطلاب مقاسة بتقديرات التخرج ، والتي توضح تضائل نسبة المتفوقين بشكل مضطرد . وقد اتضح ان هذا التناقض بين تحسن البيئة التعليمية من ناحية وتدهور الاداء الدراسي من ناحية اخرى ، انما يرجع الى طبيعة المرحلة التي يمر بها علم السياسة في جامعة الملك سعود . فهذا العلم مازال في مرحلة انتقال وتحول بين منهجيات متعاقبة وتغير مستمر في تركيبة اعضاء هيئة التدريس ، بالإضافة الى التحولات الاجتماعية في المجتمع السعودي ذاته .

ان هذه النتائج تجسد الى حد كبير المشكلات التي يمر بها علم السياسة في الجامعات العربية . وأول هذه المشكلات تتعلق بخصوصية هذا العلم في بيئة عربية اسلامية ، ونقصد بالتحديد كيف يمكن التوفيق بين «وحدة المنهج» في دراسة علم السياسة من ناحية ، وبين الطابع التخصصي الذي يجب أن يكتسبه العلم طبقا للبيئة التي يدرس فيها . اما ثانيا هذه المشكلات فترتبط بتطوير المناهج المستخدمة في تدريس علم السياسة في الجامعات العربية . كيف يمكن تطوير تلك المناهج بحيث توظف مناهج اكثر اقترابا من الواقع الفعلي للمجتمعات العربية ، خاصة انه مازال يسيطر على دارس علم السياسة العربي تصور موداه أن دراسة علم السياسة لاتعدو كونها تأملات عقلية ذاتية مجردة . وثالث هذه المشكلات يتعلق بعدم وضوح المجالات «الوظيفية» لعلم السياسة في المجتمعات العربية ، ونقصد بذلك عدم تحديد الوظائف التي تتطلب تأهيدا مهنيا خاصا في علم السياسة . فلا توجد وظائف في المجتمعات العربية تقريبا تتطلب درجة مهنية في العلوم السياسية مما يؤدي إلى تناقص الاقبال على هذا العلم وبالتالي تدنى معنويات دارسيه وانصرافهم الى البحث عن مجالات مهنية توفر فرما وظيفية أفضل .

المراجع

===

- (١) إيناس المهدي . تطور تدريس العلوم السياسية في مصر منذ سنة ١٩٢٧ حتى ١٩٨٧ ، بحث مقدم الى مؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطويرها ، ٢٦/٢٥ فبراير سنة ١٩٨٩م .
- (٢) راجع في نظرة عامة على تطور علم السياسة في الجامعات العربية عموماً .
Ali Dessouki, "Political Science in the Arab Countries: Some Preliminary Observations", Participation (IPSA),5 (1), Jan. 1981, pp. 14 - 15.
- (٣) راجع في تفاصيل هذه الإعتراضات ، محاضر جلسات كلية التجارة ، جامعة الرياض في ١٣/١/١٣٩٢هـ (١٩٧٢/٢/٢٨) ، ٩/٤/١٣٩٢هـ — (١٩٧٢/٥/٢٢م) . ويلاحظ أن بين أشد المعترضين على إسم شعبة الدراسات السياسية والدولية الدكتور/ منصور التركي ، مدير جامعة الملك سعود فيما بعد وأستاذ الإقتصاد ، والدكتور أسامة عبد الرحمن - أستاذ الإدارة العامة وعميد كلية الدراسات العليا فيما بعد .
- (٤) راجع دليل كلية التجارة ، جامعة الرياض ، ١٣٨٩/١٣٩٠ .
- (٥) راجع دليل كلية التجارة ، جامعة الرياض ، ١٣٩٤/١٣٩٥ ، ١٩٧٤/١٩٧٥م .
- (٦) المرجع السابق .
- (٧) دليل كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠٠/٤٠١هـ .
- (٨) دليل كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠٤/٥/٤٠٥هـ .
- (٩) راجع في ذلك عن العلاقة بين علم السياسة والإدارة العامة في الجامعات العربية ، السيد غانم ، «دراسة الإدارة العامة في الوطن العربي : الإتجاهات والمضاعفات» . بحث مقدم الى مؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطويرها ، ١٩٨٩م .

(١٠) تم إختيار هذه الجامعات لإعتبرات عملية تتعلق أساسا بتوفر المعلومات لدينا عنها . وقد حاولنا الحصول على معلومات مشابهة عن باقي الجامعات العربية ، ولكنها لم تتح لنا ، فاقصر التحليل على الجامعات السالفة .

(١١) Paul Navarro, F. Alvarez & L. Karp, "The Teaching of Political Science in Developing Countries," International Social Science Journal, 30(1), 1978, p. 167.

(١٢) لمزيد من التفصيلات راجع :-
سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، التجديد والواقع العربي المعاصر : رؤية إسلامية ، (القاهرة : النهضة المصرية ، ١٩٨٩) ، ص ٢٢ - ٢٣ .

محمد السيد سليم ، «الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية»، المستقبل العربي ، (بيروت) ، نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٩٣ - ١٠٤ .

(١٣) محمد أحمد مفتي ، «المنهجية السياسية الغربية . تحليل نقدي» مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ، صيف ١٩٨٧م ، ص ٦٩ - ٧٦ .

(١٤) «الدورة المكثفة» هي عبارة عن برنامج تمهيدى للطلاب الجدد المقبولين بكلية العلوم الادارية يتضمن برنامج لدراسة اللغة الانجليزية والاساليب الاحصائية والكمية ، ومدة هذا البرنامج فصل دراسي واحد ، ولايحق للطالب ان يسجل فى مواد المبادئ او يتخصص إلا بعد إجتياز البرنامج . وقد أدخلت الدورة المكثفة فى عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) .

(١٥) تجدر الإشارة الى ان هذين الرقمين يتضمنان أسماء بعض الكتب التى تكرر طلبها من أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة المشار إليها . ونقصد بذلك ان يتكرر طلب الكتاب ذاته أكثر من مرة .